

الإسماء

في رفع الأرباب عن التولف والتخلف في الأسماء والكنى والأنساب

تأليف

الأمير المحمّد أفطابن مأكولا

المجلد الأول

دار

الكتاب الإسلامي

الفاروق المحيثة للطباعة والنشر

خلف ٦٠ ش راتب - حدائق شبرا

القاهرة . ت : ٦٤٧٥٢٦

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

الحمد لله رب العالمين ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ،
وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ، صلى الله على خاتم أنبيائه محمد وآله
وصحبه وسلم .

أما بعد فإن أشد نقص في الكتاب العربي المطبوع كثرة الخطأ
والغلط والتصحيف والتحريف ولذلك أسباب ، منها خلو أكثر
المخطوطات عن الشكل وخلو كثير منها عن النقط و تقارب صور بعض
الحروف ، ولا سيما في المخطوط التي لم يعتن بتحقيقها .

هذه الأسباب مع جهل النساخ تفسد أكثر المخطوطات ، وإذا
لم يعتن بالتصحيح قبل الطبع وعنده جاء المطبوع أكثر وأخبث غلطا
من النسخ المخطوطة .

والعناية الناجحة بالتصحيح لا يكفي فيها عالمية المصحح بل لا بد
من أمور أخر أهمها توفر المراجع . وأكثر الألفاظ تعرضا للغلط
أسماء المتقدمين وألقابهم وكنام ونسبهم لأنها كما قال بعض القدماء
« شيء لا يدخله القياس ولا قبله شيء ولا بعده شيء يدل عليه » . ليست

(١) خطبة كتاب عبد النبي الأزدي في المؤلف .

التبعة على الخط العربي فقد أعد فيه من النقط و الشكل و علامات
توضح أن الحرف مهمل أى غير منقوط ما هو كفيلا مع تحقيق الخط
بداء كل لبس ، و قد كان السلف يُعَيِّنُون بذلك حق العناية حتى أن
بعضهم سمع خبرا فيه ذكر ابن الجوزاء - بالحاء و الراء - فكتبه و خاف
أن يلتبس فيما بعد بأبن الجوزاء - بالجيم و الزاى - فلم يكتب بعد
النقط و لا بوضع العلامات حتى كتب تحت الكلمة (حور عين) .

ثم لما شاع التساهل فى الضبط و كثر فى الشيوخ من يقل تحقيقه
و اضطر أهل العلم إلى الأخذ من الكتب بدون سماع فرع المحققون إلى
ما يدافعون به الخطأ و التصحيف ، فن ذلك تأليفهم كتب التراجم مرتبة
على الحروف ثم على أبواب لكل اسم كما تراه فى تاريخ البخارى
و كتاب ابن ابى حاتم فن بعدهما ، و لا ريب أن هذا يدفع كثيرا من
التصحيف و التحريف . و من ذلك الضبط بالألفاظ كأن يقال « بحاء
غير منقوطة » و يقع للأقدماء قليل من هذا و يكثر فى مؤلفات بعض
المؤرخين كأن خلكان فى وفاته و المنذرى فى تكملة و ابن الأثير فى
كامله كما نبه عليه الدكتور مصطفى جواد فى مقدمته لتكملة إكمال الإكمال
لابن الصابون . و من ذلك و هو أجلها و أنفعها تأليف كتب فى هذا
الموضوع خاصة و هو ضبط ما يخشى الخطأ فيه .

و إذ كان أكثر الخطأ وقوتا و أشده خطرا الخطأ فى الأسماء التى
توجد أسماء أخرى تشبه بها و جهوا معظم عنايتهم إلى هذا فوضعوا له
فناً خاصا ، هو (المؤلف و المختلف) أى المؤلف خطا المختلف لفظا ،

وهو كل ما لا يفرق بينه إلا الشكل أو النقط مثل : (عباد) بعين
 مهملة مضمومة فوحدة مفتوحة ' فألف فذال مهملة . مع (عباد) مثله
 لكن بكسر أوله ، و (عباد) بتلك الحروف لكن بفتح فتشديد ،
 و (عباد) بعين مهملة مكسورة فتحية مخففة 'ألف فذال معجمة . وكثيرا
 ما يذكرون الاسمين اللذين يفرق بينها الخط المجود فقط مثل (بشر
 و بشر) و ربما ذكروا ما هو أقل التباسا من هذا كما يأتي في باب أحمد
 و أحمد و أحر) فصورة الراء مخالفة لصورة الدال مخالفة بينة ولكن
 لما كانت صورتاهما قد تتقاربان في بعض الخطوط وكان اسم (أحر) قليلا
 من سمى به لم يؤمن فيمن يرى في كتاب « أحر بن فلان » مقارنة فيه
 صورة الراء لصورة الدال أن يتبادر إلى ذهنه أنه أحمد . فأما ما يزيد أحد
 الاسمين فيه على الآخر بحرف كهسن و حسين ، و سعد و سعيد ، و عبد الله
 و عبيد الله ، و أشباه ذلك فقلما يتعرضون له لأنه يكثر جدا .

أسلفت أن العناية الناجحة بتصحيح الكتب للطبع توقف على
 أمور أهمها توفر المراجع فهل بين أيدي المصححين مرجع واف في
 المؤلف والمختلف ؟

قبل أن أجيب عن هذا السؤال أسوق أسماء مشاهير المؤلفين في هذا
 الفن وكتبهم و وصف ما هو مطبوع منها وما وقفت عليه مما لم يطبع
 و أرتبهم بحسب وفاتهم وإن كان فيهم من هو أقدم ميلادا من سابقه

(١) - الحرف الذي يليه الف لا يكون إلا مفتوحة ، فإذا نص على فتحه فالمراد
 أنه غير مشدد هكذا يدل عليه استقرار كلامهم و الأولى أن يقال « مخففة » .

أو أسبق تأليفاً .

١ - ابن حبيب (٢٤٥ -) | هو أبو جعفر محمد بن حبيب البغدادي الأخباري النسابة ، له كتاب (مختلف أسماء القبائل ومؤلفها) وهو خاص بالمؤلف و المختلف من أسماء القبائل وفيه مع ذلك عوز ، طبعه المستشرق وستفلد سنة ١٨٥٠ م ، وتسخة عزيزة جدا وكنت قد أوصيت صديق العزيز البجائي الشيخ سليمان الصنيع مدير مكتبة الحرم المكي وعضو مجلس الشورى في الدولة السعودية - أيدها الله - في رحلته إلى مصر سنة ١٣٧٨ هـ أن يبحث عن نسخة منه ويشتريها لي وإن زاد ثمنها فلم يجد فلجأ مشكورا إلى التصوير فأخذ لي نسخة مصورة مكبرة عن نسخة في دار الكتب المصرية مطبوعة وفوق ذلك دله الأستاذ الفاضل التحرير فؤاد السيد مدير قسم المخطوطات في دار الكتب على نسخة في الدار مخطوطة جليظة من كتاب الإيناس للوزير المغربي المتوفى سنة ٤١٨ هـ فأخذ لي نسخة مصورة مكبرة عنها فجزاها الله خيرا .

أما كتاب ابن حبيب فطبع عن نسخة نقل عن آخرها أنها بخط المقرئ المؤرخ المشهور وأنه كتبها سنة ٨٤٥ هـ بمكة ، والنسخة جيدة ويكثر فيها الضبط بالألفاظ ونبه في المخطوطة أنه ليس من الأصل قال « لكنه معتمد فثق به » .

و أما الإيناس فهو تهذيب لكتاب ابن حبيب بترتيبه على الحروف وضبط كثير منه بالألفاظ وزيادة لطائف أدبية وتاريخية والنسخة بخط الناج ابن مكتوم العالم المشهور المتوفى سنة ٧٤٩ هـ وكفاها ذلك كفيلا بالجودة (١)

بالجودة و لكتاب ابن حبيب تهذيب آخر ينقل عنه ابن ناصر الدين في توضيحه الآتى ذكره و هو لأبي الوليد الكنانى (الوقشى) المتوفى سنة ٤٨٩ .

٢ - الآمدى (٣٧٠ -) | هو أبو القاسم الحسن بن بشر الآمدى له كتاب (المؤتلف و المختار فى أسماء الشعراء) خاصة و فيه اعواز ، و هو مطبوع متداول .

٣ - ابو أحمد العسكرى (٢٩٣ - ٣٨٢) | هو الحسن بن عبد الله بن سهل مؤلف مشهور ذكره صاحب كشف الظنون فى المؤلفين فى الفن ، و يأتى ما فيه عند ذكر عبد الغنى .

٤ - الدارقطنى (٣٠٦ - ٣٨٥) | هو الحافظ الإمام ابو الحسن على بن عمر ابن مهدى الدارقطنى له كتاب كبير فى المؤلف و المختلف من الرواة و غيرهم لم أقت عليه و أخذه ابن ماكولا كما يأتى .

٥ - ابن الفرضى (٣٥١ - ٤٠٣) | هو حافظ الأندلس و مؤرخها ابو الوليد عبد الله بن محمد ابن الفرضى له كتاب كبير فى المؤلف و المختلف من الأسماء و الألقاب و الكنى و كتاب فى مشتبہ النسبة كما فى ترجمته من الجذرة ص ٢٢٧ و تذكرة الحفاظ ص ١٠٧٧ ، و فى هوامش نسخة دار الكتب المصرية من إكمال ابن ماكولا تعليقات كثيرة عن ابن الفرضى عامتها فى مشتبہ النسبة فكأنه لم يقع لمعلقها و أحسبه الحافظ ابن عساكر من كتابى ابن الفرضى إلا الذى فى مشتبہ النسبة .

٦ - عبد الغنى (٣٣٢ - ٤٠٩) | هو الحافظ العلم عبد الغنى بن سعيد الأزدي المصرى له كتابان ككتابى ابن الفرضى صغيران و قد طبعا فى الهند و هما

عندي ، وفي ذكر هذا الفن من كتاب فتح المغيث للسخاوي ص ٤٢٩ ما لفظه « صنف فيه ابو أحمد العسكري لكنه أضافه إلى كتاب التصحيف » ثم أفردء بالتأليف عبد الغنى بن سعيد فلذا كان أول من صنف فيه ثم شيخه الدارقطني ، وفي ترجمة عبد الغنى من تذكرة الحفاظ وغيرها نصوص تدل على هذا و أنه ألف كتابه في شبابه ، وعلى هذا فإن الفرضي إنما حذا حذو عبد الغنى ، وقد يكون الآمدي إنما ألف كتابه بعد ظهور كتابي عبد الغنى .

و في مكتبة صديق العزيز الشيخ سليمان بن عبد الرحمن الصنيع مدير مكتبة الحرم المكي و عضو مجلس الشورى في دولة السعودية السعيدة نسخة من كتابي عبد الغنى مطبوعة قد قابلها على نسخة مخطوطة جليظة في آخرها نقص يسير من مشتببه النسبة و أثبت بهامش نسخته ما وجد في المخطوطة من اختلاف أو زيادة أو حواشي ، و الحواشي مفيدة فيها تعقبات و زيادات تبدأ بلفظ « قال الصوري » ، وفي آخرها « صح سماعا » و يظهر بهذا أن المخطوطة قديمة قرئت على الصوري و هو الحافظ محمد بن عبد الله ابن علي مولده سنة ست أو سبع و سبعين و ثلاثمائة و توفي سنة إحدى و أربعين و أربعائة ، صحب الحافظ عبد الغنى مؤلف الكتابين و تخرج عليه ، و قد استفدت من هذه النسخة كما استفدت من كل كتاب أريده من مكتبة الشيخ سليمان .

٧ - الماليني (٤١٢ -) | هو الحافظ ابو سعد أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله الهروي الماليني له كتاب في مشتببه النسبة كما في فتح المغيث

ص ٤٢٩، فوائده في أنساب الرشاطى ثم تبصير ابن حجر .
٨ - الحضرمى (٤١٦ -) هو أبو القاسم يحيى بن على بن محمد بن إبراهيم
الحضرمى المصرى يعرف بابن الطحان له كتاب في المؤلف و المختلف
ينقل عنه ابن ماكولا في مواضع من الإكمال .

٩ - المستغفرى (٣٥٠ - ٤٣٢) هو أبو العباس جعفر بن محمد بن المعتز بن
المستغفر الحافظ له كتاب (الزيادات في كتاب المؤلف و المختلف
لعبد الغنى) ، و عندى نسخة مصورة منه مكبرة عن فلم بمعهد المخطوطات
لجامعة الدول العربية بالقاهرة كما فى فهرس المعهد برقم ٢٩٤ من كتب
التاريخ ، و فى النسخة زيادات أخرى لمكى بن عبد الرزاق الكشميهنى ،
و للحسن بن أحمد السمرقندى ، و لعبد العزيز العاصمى ، و ليوسف بن منصور
البيارى ، و فى آخر النسخة تقييد للسامع سنة ٥٤٢ على الحافظ محمد بن
ناصر السلاوى الآتى ذكره و تحت ذلك « صحيح ذلك و كتبه محمد بن
ناصر بن محمد بن على بالتاريخ » .

١٠ - الخطيب (٣٩٢ - ٤٦٣) هو الحافظ الجليل أبو بكر أحمد بن على بن
ثابت البغدادى له كتاب (المؤلف فى تكملة المؤلف و المختلف) أكمل به
كتب عبد الغنى و الدارقطنى و لم أره ، و له كتاب فى المنطق و المفروق ،
و هو فى آخر ، و كتاب فى تلخيص المتشابه و هو فى مركب من الفنين .
١١ - الأمير ابن ماكولا (٤٢١ على الأرجح - ٤٨٧ أو قبلها) هو الحافظ

أبو نصر على بن هبة الله بن جعفر الأمير سعد الملك الشهير بابن ماكولا
له فى الفن كتابان الأول (الإكمال فى رفع [عارض] الارياب ...)

والثاني (تهذيب مستمر الأوهام ...) و س أبسط الكلام في الأمير
وكتابه بعد إن شاء الله .

١٢ - الزحخشري (٤٦٧ - ٥٣٨) | هو العلامة محمود بن عمر الشهير بحار الله
الزحخشري له كتاب في مشقه النسبة كما في فتح المغيث ص ٤٢٩ .

١٣ - ابن ناصر (٤٦٧ - ٥٥٠) | هو الحافظ محمد بن ناصر السلامي عنده
السخاوى في فتح المغيث ص ٤٢٩ في المؤلفين في الفن .

١٤ - الأيوردي (٥٥٧ -) | هو أبو المظفر محمد بن أحمد بن محمد بن
أحمد بن إسحاق الأموى في ترجمته في وفيات ابن خلكان أن له كتاب
المؤتلف و المختلف ، وما ائلف و اختلف في أنساب العرب .

١٥ - الحازمى (٥٤٨ - ٥٨٤) | هو الحافظ محمد بن موسى الحازمى له كتاب
الفصل في مشقه النسبة ذكره ابن خلكان في ترجمته و غيره .

١٦ - ابن نقطة (٥٧٩ - ٦٢٩) | هو الحافظ محمد بن عبد الغنى الخنبلى يعرف
بابن نقطة له في الفن ذيل على إكمال ابن ماكولا يسمى (الاستدراك)
أو (المستدرك) أو (إكمال الإكمال) حجه يزيد على نصف حجم الإكمال
و عندى منه نسختان الأولى من أول الكتاب إلى آخر باب السين و هى
مصورة مكبرة عن فلم بمعهد المخطوطات لجامعة الدول العربية بالقاهرة مأخوذ
عن نسخة بظاهرة دمشق كما في فهرس المعهد رقم ٢٦ من كتب التاريخ ،
و فى آخرها سماع بخط الحافظ خالد بن يوسف التاليسى (٥٨٥ - ٦٦٣)

(١) ذكر هذا الاسم فى صدر النسخة ، وفى سماعها وفى البداية والنهاية ١٢ / ١٢٣
قال بعد ذكر الإكمال « استدرك عليه ابن نقطة فى كتاب سماء الاستدراك » .

قال فيه «سمع هذا المجلد وهو الأول من الاستدراك تأليف الحافظ
 أبي بكر محمد بن عبد الغني بن نقطة البغدادى رحمه الله بإجازتى
 منه صاحبه الشيخ عماد الدين جمال الفضلاء أبو عبد الله محمد
 ابن الشيخ العلامة المرحوم أبي عبد الله محمد بن علي بن العرق وذلك
 في مجالس آخرها يوم الثلاثاء رابع عشر من جمادى الأولى من سنة تسع
 وخمسين وستمائة بدمشق حرسها الله وكتب خالد بن يوسف بن سعد
 ابن الحسن النابلسي، و خالد من أقران ابن نقطة أصغر منه قليلا . والثانية
 من أثناء حرف الحاء المهملة إلى أثناء باب الياء آخر الحروف تنقص من
 أواخر الكتاب بضع أوراق وهي مصورة مكبرة عن فلم مأخوذ من
 نسخة بدار الكتب المصرية ، وذكرت في فهرس معهد المخطوطات
 برقم ٥٨ من كتب التاريخ وفيه وفي فهرس دار الكتب أن الكتاب
 لمؤلف مجهول ، لكن أفادني حضرة الأستاذ الكبير المحقق الشهير حمد الجاسر
 صاحب مجلة الإمامة التي تصدر بالرياض عاصمة الدولة السعودية أيدها الله
 وعضو المجمع العلمي اللغوي بمصر أنه في بعض زياراته لمصر زار دار الكتب
 واطلع على هذه النسخة فبان له أنها من ذيل ابن نقطة على الإكمال ،
 فطلبت صورها فوجدت الأمر كما ذكر الأستاذ فشكرته .
 ولأن نقطة كتاب في تراجم المحدثين الدائرة عليهم رواية كتب
 السنة اسمه (التقييد لمعرفة رواة السنن والمسائد) وعندنا بمكتبة
 الحرم المكي نسخة منه .

١٧ - ابن باطيس (٥٧٥ - ٦٤٠) هو أبو المجد إسماعيل بن هبة الله الموصل

الشافعي له كتاب في مشبه النسبة كما في مقدمة تكملة ابن الصابوني ص ١٧
عن تاريخ ابن العديم .

١٨ - منصور (٦٠٧ - ٦٧٧) | هو الحافظ منصور بن سليم وجيه الدين
يحتسب الإسكندرية عرف بابن العمادية له ذيل على ذيل ابن نقطة عندي
فيه نسخة مصورة مكبرة عن فلم مأخوذ من نسخة بدار الكتب المصرية
ذكرت في فهرس معهد المخطوطات برقم ٦٧٨ من كتب التاريخ وصفت
بأنها « بقلم معتاد قديم ، وهو مغربي » .

١٩ - ابن الصابوني (٦٠٤ - ٦٨٠) | هو الحافظ محمد بن علي بن محمود
ابو حامد جمال الدين ، له ذيل على ذيل ابن نقطة أيضا سماه (تكملة إكمال
الإكمال) طبع ببغداد سنة ١٣٧٧ هـ بتحقيق الدكتور مصطفى جواد ،
يوافق منصوراً في أشياء و يفرد كل منهما بأشياء ، وفوائد منصور أكثر .
٢٠ - الفرضي (٦٤٩ - ٧٠٠) | هو أبو العلاء محمود بن أبي بكر شمس الدين
الفرضي له ترجمة في الدرر المضية ١٦٣/٢ فيها عن الذهبي أنه ذكره
قال « سود كتاباً كبيراً في مشبه النسبة و نقلت منه كثيراً » .

٢١ - ابن النوطي (٦٤٢ - ٧٢٣) | هو عبيد الرزاق بن أحمد بن محمد بن أحمد
الشياني له مؤلف في الفن على ما في فتح المعين ص ٤٢٩ عن ابن الجزري
فيحقق .

٢٢ - الذهبي (٦٧٣ - ٧٤٨) | هو الحافظ الشهير أبو عبد الله محمد بن أحمد
ابن عثمان بن قايمار له في الفن كتاب (المشتبه) طبع بمطبعة بريل
في لندن سنة ١٨٨١ م عن نسخة قرئت على المؤلف ليقات قييدة

للتشرق دى بونك و عندى نسخة منه و يأتى شئ من وصفه .

٢٣ - ابن التركمانى (٦٨٣ - ٧٤٩) | هو العلامة على بن عثمان بن إبراهيم ابن مصطفى الماردىنى المصرى ذكر له صاحب كشف الظنون (كتاب المؤلف و المختلف من أنساب العرب) فيحرر .

٢٤ - مغلطائى (٦٢٦ - ٧٦٢) | هو الحافظ مغلطائى بن قليج علاء الدين له كما فى خطبة تبصير ابن حجر « ذيل كبير لكنه كثير الأوهام و التكرار و الإعادة و الإيراد لما لا تمس الحاجة إليه غالباً » و فى فتح المغيـث للسخاوى ص ٤٢٩ « ذيل على ابن نقطة العلاء مغلطائى جامعاً بين الذيلين المذكورين (لمنصور و الصابونى) مع زيادات من أسماء الشعراء و أنساب العرب و غير ذلك و لكن فيه أوهام و تكرير حيث يذكر ما هو صالح لإدخاله فى الباء و التاء ، أو السين و الشين مثلاً - فى أحدهما و يكون من قبله ذكره فى الآخر » و لم أقف عليه .

٢٥ - ابن ناصر الدين (٧٧٧ - ٨٤٢) | هو الحافظ محمد بن أبى بكر عبد الله ابن محمد ، شمس الدين بن ناصر الدين الدمشقى له فى الفن كتابان الأول (التوضيح) و هو شرح حافل لمشبه الذهبى ، و الثانى (الإعلام بما فى مشبه الذهبى من الأوهام) ، و هو مقتطف من الأول ، عندى من التوضيح نسخة مصورة مكبرة ، أما الجزآن الأولان ، فمن فلم بمعهد المخطوطات كما فى فهرسه رقم ٤٧ و ٤٨ من كتب التاريخ و هو مأخوذ عن نسخة بظاهرة دمشق ، و كنت قد وقفت فى فهرس كتب التاريخ فى الظاهرية للدكتور الفاضل يوسف العش على أن النسخة فيها كاملة فى ثلاثة

أجزاء فكتبت مرارا إلى إدارة معهد المخطوطات بذلك رجاء أن يطلبوا فلما من اتاك ثم تكبر لي منه نسخة فلم يستجيبوا لذلك و بلغت القضية حضرة المحس الكبير السلفي الشهير صاحب الفضيلة الشيخ محمد نصيف فبعد أيام أهدى إلى نسخة مصورة مكبرة للجزء الثالث مع فلها ، فأبقيت النسخة و أهديت فلم لمعهد المخطوطات لتكميل نسختهم فذكرهم مديره بالامر بتكبير نسخة منه و إهدائها إلى فله الشكر . و ليست هذه بالأولى و لا المائة من أيادي فضيلة الشيخ محمد نصيف على و على العلم و العلماء بل لم تول أياديه ترى بضروب الإحسان الذي تمسقه نفسه و تقر به عنه أطال الله عمره و زاده من فضله .

و في آخر الجزء الأول و الثاني تاريخ انتهاء كتابتهما الأول في جمادى الآخرة سنة ثلاثين و ثمانمائة ، و اثنتان في شهر رمضان من السنة نفسها ، و في آخر كل منهما بخط إبراهيم بن محمد بن محمود بن بدر الحنبل ، يذكر أنه اشترك في الكتابة جماعة و ختم دو ، و الثالث من النسخة عينها إلا أنه لم يقع بآخره تاريخ . و إبراهيم هذا عالم من تلامذة المؤلف ولد سنة عشر و ثمانمائة و توفي سنة تسعمائة كما يعلم من الضوء اللامع ١٦٦/٢ و الشذرات ، و النسخة جليظة محررة يكثر فيها الضبط بالحركات و العلامات و يقل فيها الخطأ و تزدهم فيها دلائل المعارضة بأصلها معارضة تحر و إتقان ، و إنما كتبت النسخة لضم الكتاب إلى موسوعة علي بن الحسين بن عروة الدمشقي اتق جعلها شرحا لمسند الإمام أحمد بعد ترتيبه على أبواب صحيح البخاري و سماها (الكواك الدراري) و صار كلها جاءت مناسبة لكتاب

من الكتب أخذه برمته فهذه النسخة هي في الكواكب المجلد التاسع عشر بعد المائة والعشرون بعد المائة وبعض الحادى والعشرين بعد المائة، فقد كتبت النسخة في حياة المؤلف قبل وفاته باثنتى عشرة سنة و في بلده والكتبه كلهم أو أكثرهم من تلامذته و ابن عروة المكتوبة له من أهل العلم ولا أشك في أنها عرّضت على نسخة المؤلف بل ربما كانت المعارضة معه هو وإن لم أظفر بما ينص على ذلك . ولم يقتصر مؤلف التوضيح على الشرح بل زاد زيادات كثيرة من الإكمال و ذيل ابن نقطة وغيرهما .

وعندنا بمكتبة الحرم المكي بمجموع رسائل لابن ناصر الدين بخطه منها رسالة في هذا الفن وهي (رفع الملام عن خفف اسم والد شيخ البخارى محمد بن سلام) .

٢٦ - ابن حجر العسقلانى (٧٧٣ - ٨٥٢) | هو خاتمة الحفاظ الاكابر ابو الفضل أحمد بن على بن محمد شهاب الدين الكنائى له كتاب (تبصير المتنبه بتحرير المشنبه) عندى منه نسخة مصورة مكبرة عن قلم مأخوذ من نسخة بدار الكتب المصرية كما في فهرس معهد المخطوطات رقم ١٣٧ في كتب التاريخ وفي آخرها ما لفظه «كتبت معظم هذه النسخة وقرأته على مؤلفه مع المعارضة معه لأصله وهو يده» ثم كتبت الباقي من نسخة الشيخ العالم الفاضل البارع المقتن برهان الدين إبراهيم بن خضر بن أحمد العثمانى التى نقلها من خط مؤلفها قال ذلك مثبت هذه الأحرف الفقير ابو النعيم رضوان بن محمد بن يوسف العقبي ، كتبه في آخر

يوم الخميس المبارك الخامس عشر من شهر رجب الأصب سنة اثنتين
و أربعين و ثمان مائة .

و فى مواضع من الشطر الأول بالهامش بخط المؤلف هذه العبارة
أو نحوها . بلغ الشيخ زين الدين رضوان قراءة على و عرضا بالأصل . كتبه
ملخصه . و زين الدين رضوان و إبراهيم بن خضر كلاهما من كبار تلامذة
ابن حجر و أحسن أصحابه و توفيا قبله فى سنة موته . راجع الضوء اللامع
٢٢٦/٣ و ٤٣/١ .

و النسخة من جهة الصحة دون المستوى الذى يقتضيه ظاهر ما تقدم
و الكتاب نفسه فيه مواضع دون مستوى المؤلف ، و ذلك للاستعجال
و كثرة الأعمال و الحرص على الاختصار .

فهذه مؤلفات الفن ، و ثم كتب أخرى ليست منه وإن قاربه كالكتب
التي تعنى بضبط ما يشكل من أسماء رجال الصحيحين مطلقا كتقييد المهمل
لأبى على الحسين بن محمد الغساقى الجبلى (٤٢٧ - ٤٩٨ هـ) و فى ملك
صديق العزيز الشيخ سليمان الصنيع نسخة منه هى من أنفس ما فى مكتبته
التفيسة . و فى القاموس و شرحه طائفة كبيرة من ضبط الأسماء و الكنى
و الألقاب و الأنساب .

و ككتب الرجال و الطبقات و تواريخ الرواة و غالب المطبوع منها
متوفر و من المخطوط طبقات شباب و هو الحافظ خليفة بن خياط العصفري
المتوفى سنة ٢٤٠ هـ و فى ظاهرية دمشق نسخة قديمة منها بخط راويها
عن تلميذ المؤلف و قد قرئت كلها أو بعضها على كبار حفاظ أصبهان

الطبراني (٢٦٠ - ٣٦٠هـ) وأبي الشيخ بن حيان (٢٧٤ - ٣٦٩هـ) وابن المقري
(٢٨٥ - ٣٨١هـ) وكانت في ملك الحافظ الضياء المقدسي (٥٦٩ - ٦٤٣هـ)
وهي من وقفه وذكرت في فهرس معهد المخطوطات رقم ٧٢٣ من كتب
التاريخ وعنده نسخة مصورة مكبرة منها.

وكتب النسب وقد طبع بعضها وأكثره ممسوخ، وكتب الأنساب
أو النسب (بكسر النون) وأغنى بها التي تذكر كلمة النسبة كلفظ (البحري)
سواء أكانت إلى قبيلة أم إلى جد أم إلى بلد أم إلى صنعة أو غير ذلك وتذكر
من نسب تلك النسبة والمشهور من هذا القليل كتاب الأنساب للحافظ
أبي سعد عبد الكريم بن محمد السمعاني (٥٠٦ - ٥٦٢هـ) وقد طبع
بالزركو غراف في أوروبا سنة ١٩٠٢م والنسخة كثيرة الأغلاط والأسقاط
وقد قررت إدارة دائرة المعارف العثمانية (التي تطبع هذا الكتاب - الإكمال
لابن ماكولا) إعادة طبع الأنساب بعد المقابلة على نسخ مصورة
والتصحيح والتعليق وفي عزمها الشروع في طبعه هذه السنة.
وقد طبع مختصره اللباب لعز الدين علي بن محمد بن الأثير الجزري
(٥٥٥ - ٦٣٠هـ) وهو مختصر مفيد أصلح بعض زلل الأصل وزاد زيادات
لكنه أجحف بصنيعه الذي بينه بقوله «فإن كان [ابن السمعاني] قد ذكر
هو في الترجمة (أي الرسم) الواحدة عدة أشخاص فأذكر أنا الترجمة وأقتصر
على ذكر واحد أو اثنين من الذين ذكرهم....» فرأيت أن المقصود من
النسب ليس تعداد الأشخاص إنما هو معرفة ما ينسب إليه، كذا قال،
وكل مزاويل للبحث يعلم أن هذا خطأ في الرأي ويتمنى لو أن ابن الأثير

أبقى الأشخاص الذين ذكرهم السمعاني كلهم وزاد من رجال القرن الثالث
فما بعده ما وسعته الزيادة، ولكنها شهوة الاختصار، وقد أوحى
استدلاله المذكور إلى السيوطي أن يختصر الباب أيضا ويقتصر
على ذكر النسبة وضبطها. وعندنا في مكتبة الحرم المكي نسختان
مخطوطتان من الجزء الأول من الباب ربما يزيدان على المطبوع أو تحالفانه.
والأبى محمد عبد الله بن علي الرشاطي (٤٦٦-٥٤٢هـ) كتاب كبير
في الأنساب سماه اقتباس الأنوار، اختصره مجد الدين إسماعيل بن إبراهيم
البليسي (٧٢٨-٨٠٢هـ) في كتاب سماه (القبس) ثم جمع بين هذا
المختصر وبين الباب فألف منهما كتابا واحدا عندي نسخة منه مصورة
مكبرة عن قلم بمعهد المخطوطات كما في فهرسه رقم ٤٥٠ من كتب التاريخ
وهو مأخوذ من نسخة في مكتبة رئيس الكتاب باستانبول بخط المؤلف
البليسي نفسه، وأنا أحيل على هذا الكتاب باسم «القبس» لأنني لم أتحقق
اسمه الخاص.

و للحافظ محمد بن طاهر المقدسي (٤٤٨-٥٠٧هـ) كتاب (الأنساب
المتفقة في الخط المتماثلة في النقط والضبط طبعه المستشرق دي بونك في
ليدن سنة ١٨٩٠م ذكره الدكتور مصطفى جواد في مقدمته للكلمة ويظهر
من الاسم أنه في النسب التي يتعدد فيها المنسوب إليه كالأسدي إلى أسد خزمية
وإلى أسد قريش، والصنعاني إلى صنعاء اليمن وإلى صنعاء الشام، وفي
معجم البلدان لياقوت طائفة كبيرة من الأنساب غالبا عن أنساب السمعاني.
وككتب الألقاب وعندي منها كتاب (زهة الألباب في الألقاب)

للمحافظ ابن حجر نسخة مصورة مكبرة عن فلم بمعهد المخطوطات كما في فهرسه رقم ٥٤٥ من كتبه التاريخ وفيه ان القلم مأخوذ من نسخة بدار الكتب المصرية كتبت في القرن العاشر نقلا عن خط المؤلف، وعندما نسخة أخرى سأطلب صورة مكبرة عنها إن شاء الله .

وكتب الكنى، طبع منها كتاب ابى بشر الدولابى (٢٢٤-٢٣١٠هـ) وجذا لو يوجد كتاب الحاكم ابى أحمد ويطبع .

نعم استعرضنا كتب المؤلف والمختلف فوجدنا المطبوع منها لافى بالمقصود مع أن أكثرها عزيزة النسخ . فأما غير المطبوع فما كان منه قبل الإكمال فقد احتوى الإكمال على ما فيها مع تهذيب و تنقيح وزيادة . وما كان بعده فالموجود منها إما ذبول عليه ، والذيل لا يغنى عن الأصل ، وإما مختصر يحذف مع خلل فيه أعنى المشتبه ، والبصير قريب منه ، والتوضيح شرح يبسط في تفسير المتن وتقدمه ، وبذلك طال جدا مع عدم استيفائه ما أغفله المتن بما فى الإكمال وغيره ثم الغالب فى هذه الكتب الثلاثة أن لا يدرك من الضابط ، والنفس إلى ضبط المتقدمين أركان وبه أوثق على أنه يوجد فى كتب التراجم والأنساب وغيرها مما يدخل فى هذا الفن ما ليس فى كتبه . فالرأى الوحيد إذن اختيار طبع الإكمال محققا ويضاف إليه تعليقا أو تذيلا جميع الزوائد التى توجد فى ذيله أو غيرها مع نسبة كل زيادة إلى أعلى مصدر موجود لها وإلى هذا عمدنا بتوفيق الله تبارك وتعالى وعونه .

مؤلف الإكمال

من حق الأمير علي من يقدم لكتابه الجليل أن يضع له ترجمة وافية،
لكنى أوثر أن يقوم بهذا من هو أمكن مني، وأخص حضرة الدكتور
الفاضل يوسف العش فمن الحق له وعليه أن يؤدي ذلك راباً نعمته السالفة
إذ أهدى نسخته من الإكمال إلى دائرة المعارف العثمانية إذ علم بعزمها على
طبعه وأقصر أنا على ما يحضرنى .

هو الأمير أبو نصر سعد الملك واسمه علي بن هبة الله بن علي بن جعفر
ابن عاتكان بن محمد بن دلف بن أبي دلف القاسم بن عيسى بن إدريس بن
معقل بن عمرو بن شيخ بن معاوية بن خزاعي بن عبد العزيز بن دلف بن
جشم بن قيس بن سعد بن عجل بن جيم بن صعب بن علي بن بكر بن وائل .
هكذا على لوح نسخة دار الكتب من الإكمال قلا عن الحافظ ابن عساكر
عن سعد الخير الأندلسي عن محمد بن طرخان صاحب الأمير، ومثله في
ترجمة الأمير من معجم الأدباء، كذا وقع فيها « عبد العزيز » والمعروف
« عبد العزى » وقد سبق النسب هكذا في تاريخ بغداد ٨ / ٨٠ في ترجمة
قاضى القضاة الحسين بن علي بن جعفر عم الأمير و ١٢ / ٤١٦ في ترجمة
أبي دلف، وفي وفات ابن خلكان في ترجمتي الأمير وأبي دلف لكن
وقع في نسخته بدل عمرو « عمير » وفي أنساب السمعاني في رسمى (العجلي)
و (الكرجي) « عمرو » وفي السمط ص ٣٣١ كما في الوفيات و زاد
فجعل بدل شيخ « شيخ » وشكل بفتح فكسر، وهذا غريب . وقد ذكر
الأمير في الإكمال باب شيخ وما يشبه به وذكره من بعده فلم يذكروا
هذا

هذا وقضية ذلك أنه (شيخ) كالجادة، بل لم يذكر في الأسماء «شيخ»
بفتح فكسر. وفي جمهرة ابن حزم ص ٢٩٤ «القاسم بن عيسى بن إدريس
ابن معقل بن سيار بن شيخ ر سيار بن عبد العزى بن دلف . . . إلى
آخر ما مر، يخالف في سياق النسب بين معقل و عبد العزى. وقد يكون
هذا خلافا قديما فإن جماعة من المؤلفين كصاحب الأغاني و المرزبانى
يتجنبون وصل النسب مع الاتفاق على أنه من بنى عجل، وقد عقد الأمير
في الإكمال بابا لاسم شيخ وما يشبه به وذكر جماعة ولم يتعرض لشيخ
الذى فى نسبه، وذكر فى رسم سيار نبذة من نسب بنى عجل ولم يتعرض
لما يستفاد فى نسبه، وربما كان يتحاشى ذلك لما حكاه أعداء جده دلف
بسبب التراث والمذهب عن ابيه ابى دلف فى شأنه مع أم دلف، وهى
حكاية يمتنع من ابى دلف فى عقله و نبله و ترفعه أن يحكيها، ويمتنع عليه
لوقعت أن يمتز بدلف ذاك الاعتزاز فيكتفى به حتى لا يكاد يعرف
إلا بابى دلف وكيف يرضى ابو دلف أن يكتب كنية تذكره كل وقت
بتلك القلة؟

كل ما يحضرنى من أحوال أجداد الأمير فى الإسلام أن إدريس
وأخاه عيسى كانا من عمال بنى أمية فى نواحي أصبهان وعزلها ابن هيرة
إذولى للعراق وبعثنا ثم فرا من السجن، كما تراه فى ترجمة ابى مسلم الخراسانى
من وفيات ابن خلكان وغيره، ثم كان عيسى بن إدريس و من معه فى
نواحي أصبهان يغيرون و ينتهبون ثم تاب عيسى و نزل مريض ببلدة
الكرج و عمرها ومدنها ابنة ابو دلف، تجد حكاية ذلك عند ذكر الكرج

في معجم البلدان وغيره، ثم أخبار أبي دلف وهي أشهر من أن تذكر
ثم تف سيرة عن أبنائه، ثم ذكر هبة الله والد الأمير وإخوته وبعض
بنى عمهم، ففي كامل ابن الأثير وغيره أن ابن عمهم أبا سعد ابن ماكولا
كان وزيرا لجلال الدولة ابن بويه وتوفي سنة ٤١٧ و عقبه في الوزارة
عم الأمير وهو أبو علي الحسن بن علي بن جعفر وتقلبت به الأمور
حتى قتل سنة ٤٢١ ثم ولي الوزارة والد الأمير وهو أبو القاسم هبة الله
ابن علي بن جعفر وكان مولده سنة ٣٦٥ فتقلبت به الأمور إلى الوزارة
و يعزل دواليك إلى أن توفي سنة ٤٣٠ في الحبس بهيت بعد أن مكث
محبوسا ستين وخمسة أشهر كان جلال الدولة سله إلى قرواش بن المقلد
فخسه، وانفرد الأخ الثالث عم الأمير وهو أبو عبد الله الحسين بن علي
ابن جعفر كان من أهل العلم وولى قضاء القضاة ببغداد واستمر فيه سبعا
وعشرين سنة ولاية متصلة لم يعزل البتة حتى مات مع شدة الاضطرابات
في تلك الفترة ببغداد وتعرض أخويه لشرها مرارا، ومولده سنة ٣٦٨
وولى القضاء سنة ٤٢٠ وتوفي سنة ٤٤٧، وفي ترجمته من تاريخ بغداد
٨٠/٨ قول الخطيب «كان نزها صينا عفيفا لم نر قاضيا أعظم نزاهة
ولا أظلف نفسا منه، وفي الترجمة أنه من أهل جرباذقان ثم سكن بغداد
وكذلك يذكر في وصف الأمير «الجرباذقاني» وجرباذقان بلد بين همدان
والكرج وأصهان، كأن بني دلف نزحوا إليها عن الكرج للخلاف
بينهم وبين بنى عمهم».

مولد الأمير ولد الأمير ببلدة عكبرا وهي قرية من بغداد، وفي تاريخ

مولده أقوال الأول سنة اثنتين وأربعمائة، كذا وقع في وفيات سنة ٤٨٦ من المنتظم لابن الجوزي وهي السنة التي ذكر أن الأمير توفي فيها أو في التي بعدها و تبعه ابن الأثير في كامله في أخبار سنة ٤٨٦ وابن كثير في وفيات هذه السنة عن البداية وبنى على ذلك قوله «وقد جاوز [عمره] الثمانين كذا ذكره ابن الجوزي» .

وهذا القول غلط في التذكرة عن ابن النجار وصف الأمير بأنه «أحب العلم من الصبا» ولم أر في شيوخ الأمير أحدا ممن توفي قبل سنة ٤٣٠ ولا فيها إلا أنه قال في رسم (ابن) من الإكمال «و ثبتني فيه السعيد ابني» ولا في التي تليها إلا واحدا هو بشرى الرومي الفاتكي فإنه مذكور من شيوخه وقد نقص الأمير على ذلك عند ما ذكره في الإكمال في رسم (بشرى) وغالب شيوخه هم ممن توفي سنة ٤٤٠ فما بعدها كما ستراه .
القول الثاني: سنة عشرين وأربعمائة . رواه ابن نقطة في التقييد عن محمد بن عمر بن خليفة الحربي عن ابن ناصر إجازة ، وقاله ابن الجوزي في وفيات سنة خمس وسبعين وأربعمائة من المنتظم و تبعه في ذكره في وفيات تلك السنة أبو الفداء وابن الأثير وابن كثير مع ذكرهما كابن الجوزي خلافا في أخبار سنة ست وثمانين وأربعمائة كما مر .

القول الثالث ما في النجوم الزاهرة ١١٥/٥ «قال شيرويه في طبقاته: وكان يعرف بالوزير سعد الملك بن ماكولا ، وولد بعكبرا في سنة إحدى وعشرين وأربعمائة في شعبان» وكنيته أبو نصر ، قال صاحب مرآة الزمان..... و ظاهر هذا أن التاريخ من بقية عبارة شيرويه، و شيرويه

من سمع من الأمير كما يأتي ، فالظاهر أنه يحكى هذا القول عن الأمير نفسه . وفي تذكرة الحفاظ ص ١٢٠٣ « قال الحافظ ابن عساكر وزير ابوه للقائم أمير المؤمنين وولى عمه قضاء القضاة ببغداد وهو الحسين بن علي ، قال : ولدت في شهر شعبان سنة إحدى وعشرين » وهذا يحكى عن الأمير نفسه ويظهر أن ابن عساكر سمعه من إسماعيل ابن السمرقندي عن الأمير في التذكرة بعد ذلك « قال ابن عساكر سمعت إسماعيل ابن السمرقندي يذكر أن ابن ماكولا ذكر وفاته كما يأتي ، وإسماعيل من الرواة عن الأمير ، واعتمد هذا القول ابن خلكان قال « كانت ولادته في عكبرا في خامس شعبان سنة إحدى وعشرين وأربعمائة » وأحسبه أخذ هذا عن نقل ابن عساكر عن إسماعيل السمرقندي فإن بقية عبارة ابن خلكان هي معنى ما في التذكرة عن ابن عساكر عن ابن السمرقندي .

القول الرابع ما في معجم الأدباء في ذكر وفاة الأمير « وقال ابن الجوزي : في سنة خمس وثمانين وأربعمائة ومولده بعكبرا في شعبان من سنة اثنتين وعشرين وأربعمائة » كذا قال وتبعه الكتبي في فوات الوفيات وليس هذا في المنتظم ، ويمكن إهمال هذا القول لولا ما في تذكرة الحفاظ أول الترجمة قال « قال ولدت في شعبان سنة اثنتين وعشرين وأربعمائة » .

وقد يشكك في الأقوال الثلاثة الأخيرة بما تقدم أن من شيوخ الأمير من توفي سنة ٤٣١ وأنه حكى عن أبيه المتوفى سنة ٤٣٠ في الحبس بعد مكثه فيه سنتين وخمسة أشهر ، ويحاج بما تقدم أن الأمير أحب

العلم من الصبا و غنى به أهله بدليل ما تراه في رواياته في تهذيب مستمر
الاهام قلما يروى عن شيخ بغدادى إلا قال «قراءة في دارنا» أو «قراءة
عليه في دارنا» أو نحو ذلك فلا ينكر إسماعه و هو ابن إحدى عشرة،
أو عشر أو تسع، ولا ينكر حفظه ضبط اسم سمعه من أبيه و هو ابن تسع
أو ثمان أو سبع على أنه لا ينكر اجتماعه بأبيه في محبته، وكان أبوه وزيرا
عربيا وجيها و في حبس قرواش بن المقلد العقيلي و هو ملك عربى سرى
ولم يعرف لوالد الأمير جرم كبير فالظاهر أنه كان موصفا عليه في محبته
يجتمع به أهله و ولده .

و بعد فأرجح الأقوال هو الثالث : خامس شعبان سنة إحدى
و عشرين و أربعمائة .

حياة الأمير | هل كان له إخوة ؟ و هل كانت دارهم التى كان يدعى إليها
شيوخ العلماء لسمع الأمير منهم هى دار عمه قاضى القضاة الحسين أيضا ؟
و هل تزوج الأمير ؟ و هل ولد له ؟ فى أسئلة أخرى لا أملك الجواب
عنها فلا أقصر على ما أملك .

القدر الذى وقفت عليه من حياة والد الأمير و أخويه يبين أن
الذين وليا الوزارة و هما الحسن و هبة الله عاشا عيشة مضطربة فى مد
و جزر و متاعب و نكبات شديدة منها و بهما حتى مات الأول قتلا
و الثانى سجيناً و سلم الثالث الذى اختار العلم و هو الحسين فلا غرابة
أن يعتبر الأمير بذلك فيختار جانب العلم ، و الأمير هو القاتل :

(شعر)

تجنبت أبواب الملوك لأننى علمت بما لم يعلم الثقلان
رأيت سهيلاً لم يجد في طريقه عن الشمس إلا من حذار هوان^١
ولا غربة أن تثبت به الورثة فيأخذ من الإمارة بنصيب لا يعوقه
عن العلم ولا يعرضه لما أصاب أباه وعمه .
ولنبداً بالشطر الأول وهو جانب العلم :

طلبه العلم ليس بأيدينا ما يصف لنا بداية الأمير في طلب العلم غير أنه
لا يخرج عما كان معروفاً لأبناء الأمير الجامعة بين الإمارة والعلم، يرتب له
في بيت أهله مؤدب يحفظه القرآن ويعلمه القراءة والكتابة ثم العريّة
والآداب والحساب ويروضه على المحافظة على الواجبات الدينية والآداب
اللائقة بمركز أهله ، وقد كان الأمير نحوياً مبرزاً وشاعراً مجيداً كما يأتي
وهذا بين عنايته بهذا الجانب وإن لم أجد نصاً على اسم مؤدبه وأستاذه
في العريّة والآداب ، فأما الحديث والكتب المؤلفة فيه وفي فنونه وغيرها
فسمعها من الشيوخ المعروفين وكان إلى أن ناهز عمره عشرين سنة
لا يسمع أو لا يكاد يسمع إلا في دار أهله ، فإنا نجد إذا روى عن بعض
شيوخه المتوفين سنة أربعين أو قبلها أو بعدها بقليل يبين أن السماع كان
في داره ، يقول « قراءة في دارنا » أو نحو ذلك ، وهذا يفسر لنا
ما قد يستغرب من أن جماعة من الشيوخ البغداديين الذين أدرّكهم لم يذكرُوا

(١) تصرف في البيت الثاني بما أظنه هو الصواب .

في شيوخه، و تذكر الآن بعض شيوخه على ترتيب وفاتهم و ذكر
المولد إن عرفناه .

شيوخه :

- ١ - بشرى بن مسيس (و يقال له : بشرى بن عبد الله)
الرومي الفاتني (٤٣٠ -)
- ٢ - القاضي ابو عبد الله الحسين بن علي الصيمري الحنفي (٣٥١-٤٣٦)
- ٣ - مسند العراق ابو طالب محمد بن محمد بن ابراهيم بن غيلان (٣٤٧-٤٤٠)
- ٤ - المحدث ابو القاسم عبيد الله بن عمر بن شاهين (٣٥١-٤٤٠)
- ٥ - المحدث ابو منصور محمد بن محمد بن عثمان السواق (٣٦١-٤٤٠)
- ٦ - المحدث ابو الخطاب عبد الصمد بن محمد بن محمد ..
ابن مكرم . (٣٦٦-٤٤٠)
- ٧ - المحدث ابو الحسن احمد بن محمد بن احمد العتيقي التاجر (٣٦٧-٤٤١)
- ٨ - المحدث ابو علي الحسن بن علي بن محمد التميمي ابن المذهب (٣٥٥-٤٤٤)
- ٩ - المحدث ابو القاسم عبد العزيز بن علي الخياط الأزجي (٣٥٦-٤٤٤)
- ١٠ - المحدث ابو طاهر عبد الغفار بن محمد بن عبد الغفار -
ابن الاموي (٣٦٣-٤٤٧)
- ١١ - القاضي المحدث الاخباري ابو القاسم علي بن الحسن
التنوخي (٣٦٥-٤٤٧)
- ١٢ - الراوي ابو أحمد محمد بن موسى الفندجاني راوية
تاريخ البخاري و غيره (٣٦٦-٤٤٧)

- ١٣ - المحدث ابو بكر محمد بن عبد الملك بن محمد بن عبد الله
ابن بشران (٣٧٣ - ٤٤٨)
- ١٤ - الإمام القاضي ابو الطيب طاهر بن عبد الله بن
طاهر الطبري (٢٤٨ - ٤٥٠)
- ١٥ - المحدث المؤرخ القاضي ابو عبد الله محمد بن سلامة
ابن جعفر القضاعي المصري (- ٤٥٤)
- ١٦ - المحدث القاضي ابو تمام علي بن محمد بن الحسن الواسطي
(٣٧٢ - ٤٥٩)
- ١٧ - المحدث ابو علي الحسن بن علي بن وهب الدمشقي
(- ٤٥٩)
- ١٨ - المحدث ابو القاسم الحسين بن محمد بن ابراهيم الحنائي
الدمشقي (٣٧٨ - ٤٥٩)
- ١٩ - المحدث اللغوي النحوي الاخباري ابو غالب
محمد بن احمد بن سهل بن بشران الواسطي (٣٨٠ - ٤٦٢)
- ٢٠ - المحدث ابو محمد عبد الله بن الحسن بن طلحة يعرف
بان البصري تيمى سكن دمشق (- ٤٦٢)
- ٢١ - الحافظ الإمام ابو بكر أحمد بن علي بن ثابت
الخطيب البغدادي (٣٩٢ - ٤٦٣)
- ٢٢ - المحدث النزيل ابو جعفر محمد بن احمد بن محمد -
ابن المسلة (٣٧٥ - ٤٦٥)
- ٢٣ - المحدث الجليل ابو محمد عبد العزيز بن احمد الكتاني
التيمي الدمشقي (٣٨٩ - ٤٦٦)

- ٢٤ - المحدث ابو القاسم علي بن عبد الرحمن بن الحسن
ابن عليك الرازي (٤٦٨ -)
- ٢٥ - مسند خراسان ابو عمرو عثمان بن محمد بن عبيد الله
المحمي (٤٨١ -)
- ٢٦ - الحافظ الكبير ابو إسحاق إبراهيم سعيد النعماني
الحبال المصري (٣٩١ - ٤٨٢)
- ٢٧ - مسند قزوين ابو منصور محمد بن الحسين بن المهيم
المقوي (٤٨٤ -)
- ٢٨ - الحافظ الزاهد ابو القاسم عبد الملك بن علي بن شعبة
البصري (٤٨٤ -)

وجماعة غير هؤلاء منهم من أهل من أهل واسط إبراهيم بن محمد بن خلف
الجماري، ومن أهل دمشق ابو الحسن أحمد بن عبد الواحد بن محمد السلي،
ومن أهل مصر أحمد بن القاسم بن ميمون بن حمزة الحسيني، وعبد الله
ابن ابى الحسن الأشعري، وعبد الرحمن بن المظفر بن محمد السلي الأديب،
ومن أهل نيسابور هبة الله بن ابى الصهباء بن فتحويه ابو السنابل، ومن
أهل شيراز علي بن محمد بن علي بن الحسين، وغيرهم.

رحلاته | في تذكرة الحفاظ وسمع بشرى و..... و خلائق بغداد،
و أبا القاسم الحنائي وطبقته بدمشق، و..... بمصر، و سمع بما وراء النهر
و خراسان و الجبال و الجزيرة و السواحل و لقي الحفاظ و الأعلام، و
الرواة عنه | جرت عادة المؤلفين أن يذكروا الرواة عن المترجم عقب

ذكر شيوخه و هؤلاء جماعة من الرواة عن الأمير :

- ١ - الخطيب ' وقد تقدم رقم (٢١) من شيوخه (٣٩٢-٤٦٣)
- ٢ - الكتاني وقد تقدم رقم (٢٣) من شيوخه (٣٨٩-٤٦٦)
- ٣ - الحافظ ابو نصر محمد بن فتوح الحميدي (٤٢٠-٤٨٨)
- ٤ - الشيخ المحدث الفقيه الزاهد نصر بن إبراهيم المقدسي (٤٠٧-٤٩٠)
- ٥ - الحافظ ابو محمد الحسن بن أحمد ابن السمرقندي (٤٠٩-٤٩١)
- ٦ - الحافظ ابو غالب شجاع بن فارس الذهلي (٤٣٠-٥٠٧)
- ٧ - الحافظ شيرويه بن شهر دار الهمداني (٤٤٥-٥٠٩)
- ٨ - الحافظ ابو الغنائم محمد بن علي بن ميمون النرسي (٤٢٤-٥١٠)
- ٩ - المحدث النحوي الزاهد محمد بن طرخان التركي () (٥١٣-)
- ١٠ - المحدث ابو علي محمد بن محمد بن المهدي (٤٣٢-٥١٥)
- ١١ - الحافظ ابو عبد الله محمد بن عبد الواحد الدقاق (بضع و ٤٣٠-٥١٦)
- ١٢ - المحدث ابو الحسن علي بن الحسين بن عمر ابن الفراء المصري (٤٣٣-٥١٩)
- ١٣ - المحدث المفيد ابو القاسم إسماعيل بن أحمد بن عمر ابن السمرقندي (٤٥٤-٥٣٦)
- ١٤ - المحدث ابو الحسن علي بن هبة الله بن عبد السلام الكاتب (٤٥٢-٥٣٩)

(١) تجد من رواه عن الأمير في تاريخ بغداد ٤٢/١٣. (٢) «بضع وثلاثين وأربعائة».

١٥ - الحافظ ابو الفضل محمد بن ناصر السلامي (٣٦٧ - ٥٥٠)

و آخرون كتابي نصر عبد الملك بن مكي بن بنجير الهمداني و أبي ثابت بنجير بن علي .

الثناء عليه قال الحافظ محمد بن طاهر المقدسي «سمعت ابا إسحاق الحبال (يعني المتقدم رقم - ٢٦ - من شيوخ الأمير) يمدح ابا نصر ابن ماكولا و يثني عليه و يقول : دخل مصر في زى الكتبة فلم نرفع به رأسا ، فلما عرفناه كان من العلماء بهذا الشأن .»

و قال الحافظ الحميدى المتقدم رقم - ٣ - من الرواة عنه « ما راجعت الخطيب في شيء إلا و أحالني على الكتاب ، و قال : حتى أكتشفه ، و ما راجعت ابن ماكولا في شيء إلا و أجابني حفظا كأنه يقرأ من كتاب .» و قال الحافظ شجاع الذهلي المتقدم رقم - ٦ - من الرواة عنه « كان حافظا فهما ثقة .»

و قال شيرويه المتقدم رقم - ٧ - في الرواة عنه « كان الأمير يعرف بالوزير سعد الملك ابن ماكولا قدم (همدان) رسولا (من الخليفة إلى ملوك تلك الجهات) مرارا ، سمعت منه و كان حافظا متقنا غنى بهذا الشأن ، و لم يكن في زمانه بعد الخطيب أحد أفضل منه حضر مجلسه (بهمدان) الكبار من شيوخنا و سمعوا منه .»

و قال ابو سعد ابن السمعاني الحافظ « كان ابن ماكولا ليلا حافظا عارفا يرشح للحفظ حتى كان يقال له الخطيب الثاني و كان نحويا مجودا و شاعرا مبرزاً جزل الشعر فصيح العبارة صحيح النقل ما كان في البغداديين

في زمانه مثله طاف الدنيا وأقام ببغداد .

وقال ابن النجار : « أحب العلم من الصبا و طلب الحديث و اتقن
الآداب و له النظم و النثر و المصنفات فذهه المقتدى بالله رسولا إلى سمرقند
و مضى لآخذ البيعة له على ملكها . »

وقال الذهبي عند ذكر كتاب تهذيب مستمر الأوهام للامير
« ملكته و هو كتاب نفيس يدل على تبحر ابن ماكولا و إمامته . »

وقال الحافظ مؤتمن الساجي « لم يلزم ابن ماكولا طريق أهل العلم
فلم يتفجع بنفسه . »

وقال ابن الجوزي في وفیات سنة ٤٨٦ من المنتظم « كان حافظا
للحديث . . . و كان نحويا مبرزاً غزل الشعر فضيح العبارة . . . و حدث
كثيرا و سمعت شيخنا عبد الوهاب يطعن في دينه و يقول : العلم يحتاج
إلى دين ، قال المعلی : عبد الوهاب هو الأنماطي الحافظ الصالح الزاهد
و مولده سنة اثنتين و ستين و أربع مائة ، و سيأتي أن الامير خرج من بغداد
قبل سنة ٤٧٥ و لم يعد إليها و كان عمر عبد الوهاب حينئذ نحو اثنتي عشرة
سنة و كان الامير ذا حشمة و أهبة ، عسى أن يكون عند الوهاب رآه من
بعيد و رأى أهبة و حشمة فأراه ما كان معروفا به من العبادة و الصلاح
ان ذلك نقص في الدين ، و غاية كلفه أن تكون من الجرح المجل ،
لا يعتد به منع التوثيق ، و قد أعرض الذهبي عن كلمة عبد الوهاب فلم يذكرها
في التذكرة و لا ذكر الامير في الميزان مع التزامه أن يذكر فيه كل من
تكلم فيه ولو بما لا يضره ، فأما كلمة المؤتمن فأبعد عن الطعن إنما عني

أن اختيار الأمير زى الأمراء أو الكتاب - كما عبر به الحافظ الجبال وقد تقدم، حال بين الأمير وبين نشر علمه فلم تنتشر الرواية عنه وهذا صحيح حتى قال الذهبي «يعز وقوع حديث الأمير ابن ماكولا، يعني يعز وجود الحديث مسندا من طريقه».

وقد قدمت السبب الذي دعا الأمير إلى اختيار طلب العلم مع التثبيت بمظاهر الإمارة وذكرت طرفا من الشطر الأول وبقي منه طرف أرى أن أرجئه الآن وأقدم الشطر الثاني.

الأمير كما قال ياقوت «من بيت الوزارة والقضاء والرياسة القديمة، وقد سبقت الإشارة إلى ما وقفت عليه من الرياسة والوزارة وذلك ثابت متمكن فأما القضاء فأما عرفته لعلمه الحسين، وقد نشأ الأمير تنشئة الأمراء حتى سمعته للعلم كان يُدعى شيوخ أهل العلم إلى داره لسمع منهم كما تقدم، ولما رحل إلى مصر كان في زى الكتاب كما قال الجبال، والكتاب إذ ذاك هم الوزراء ونحوهم، هذا شأن الهيئة والابته والحشمة فأما التلبس بالإمارة فكان حظ الأمير منها هو السفارة بين الخليفة وبين ملوك البلدان النائية وقد تقدم أن المقتدى الخليفة نفذه إلى سمرقند وبخارى لأخذ البيعة له على ملكها، وتقدم أنه ورد همدان مرارا رسولا من الخليفة إلى ملوك الجهات، وذكر الأمير في رسم (بزرگ) من الإكمال نظام الملك الوزير المشهور مدبر الدولة السلجوقية من سنة ٤٥٥ إلى أن توفي سنة ٤٨٥ فقال الأمير..... نظام الملك قوام الدين غياث الدولة رضى أمير المؤمنين ابو على الحسن بن على بن إسماعيل يعرف

بين المعجم بالبرك ، ومعناه : العظيم ، سمع الكثير وحدث وأملئ
بخراسان جميعها وبالثغور وبموهستان وغيرها من البلاد وسمعت منه
إملاء بالرى وسمعت منه بنواحي خت وبقراءة غیری و كان ثقة ثننا
متحرّيا فها علما ، و كان سفراء الخلفاء إلى الملوك إنما يختارون من مشاهير
العلماء وقد اجتمع في الأمير العلم والإعراق في الإمارة ، ولم تذكر له
مباشرة الإمارة سوى هذه السفارات ، ويظهر أن الخليفة لقبه بالأمير
سعد الملك ليكون ذلك أرجى لنجاحه في سفاراته ، وهل لقبه أيضا
بالوزير فقد كان يعرف بذلك كما سلف من شيرويه ؟

لم تكن سفارات الأمير ورحلاته في البلدان تشغله عن العلم
فقد رأيت حاله مع نظام الملك و مر بك قول شيرويه في حال الأمير في
همذان . و قال الأمير في (باب برهان وبرهان) عن تهذيب مستمر
الأوهام . قال الخطيب : برهان بن سليمان السمرقندی الدبوسی - بتشديد
الباء - وهذا وهم ، لأنه الدبوسی بتخفيف الباء ، دبوسية بلد بين كشانية
و كرميلية . (عند ياقوت : كرمينة) دخلته وحدثت به وسمع
الجماعة من أهل العلم مني به . . .

الأمير و الأدب | الأمير كتاب (مفاخرة القلم والسيف والدينار) ذكره
صاحب كشف الظنون و قال « أوله : اللهم إنا نسألك إلهام ذكرك -
الح ، وله مقاطيع من الشعر من أجودها قوله :

قوض خيامك عن أرض تهان بها و جانب الذل ان الذل يجنب
و ارحل إذا كانت الأوطان منقصة فالمدل الرطب في أوطانه حطب

الأمير والخطيب وهذا الفن | قد سبق أن الخطيب من شيوخ الأمير
ومن الرواة عنه في الجملة والنظر هنا فيما يتعلق بكتاب تهذيب مستمر
الأوهام ، ففى التذكرة « قال ابو الحسن محمد بن مرزوق : لما بلغ الخطيب
أن ابن ماكولا أخذ عليه فى كتابه المؤتلف وصنف فى ذلك تصنيفا
وحضر عنده ابن ماكولا سأله الخطيب عن ذلك فأنكر ولم يقر وأصر
وقال : هذا لم يخطر ببالى . وقيل إن التصنيف كان فى كره ، فلما مات
الخطيب أظهره وهو الكتاب الملقب بمسمر الأوهام ، قال المعلب : ظاهر
صيغة الذهبى أن الحكاية ثابتة عن محمد بن مرزوق ، ومحمد بن مرزوق ثقة من
الرواة عن الخطيب ومولده سنة ٤٤٢ ، ومات سنة ٥١٧ وفى معجم الأدباء
« قال ... الحميدى فذكر الكلمة التى تقدمت فى التناء على الأمير ،
وقال عقبها « قال وبلغ ابا بكر الخطيب أن ابن ماكولا أخذ عليه فى كتابه
المؤتلف وصنف فى ذلك تصنيفا وحضر عنده ابن ماكولا وسأله
الخطيب عن ذلك فأنكره ولم يقر به وقال : تنسبى الناس إلى ما لا أحسنه
من الصنعة ، واجتهد الشيخ ابو بكر أن يعترف بذلك وحكى له ما كان
من عبد الغنى بن سعيد فى تتبعه أوهام الحاكم ابى عبد الله فى كتاب المدخل -
وحكايات عدة من هذا المعنى ، قال : أرنى إياه فان يكن صوابا استفدته
منك ولا أذكره إلا عنك ، فأصر على الإنكار وقال : لم يخطر هذا ببالى
قط ولم أبلغ هذه الدرجة ، - أو كما قال ، قال المعلب : ظاهر السياق أن
هذه الحكاية حكاها الحميدى .

لكن الأمير يقول فى خطبة تهذيب مستمر الأوهام ما نصه :

« بعد ذلك فان ابنا بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي رحمه الله - وكان أحد الأعيان من شاهديه معرفة وإتقاناً وحفظاً وضبطاً لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وتفتنا في علله وأسائده ، وخبرة برواته وناقله ، وعلما بصحيحه و غريبه وفرده ومنكره وسقيمه ومطروحه ، ولم يكن للبغداديين بعد ابني الحسن علي بن عمر الدارقطني من يجرى مجراه ولا قام بعده بهذا الشأن سواه ، وقد استفدنا كثيرا من هذا اليسير الذي نحسنه به وعنه ، وتعلمنا شطرا من هذا القليل الذي نعرفه بتنيهه ومنه ، فجزاه الله عنا الخير و لقاء الحسنى و لجميع مشايخنا و أئمتنا و لجميع المسلمين - كان قد عمل بالشام كتابا سماه المؤلف تكملة المؤلف ولما عاد إلى بغداد قرأ على شينا من أوله مغربا على به مشرفا لي بما ضمنه إياه ومعرفا لي قدر ما تيسر له وانه قد استدرك فيه على أئمة هذا العلم أشياء تم عليهم السهو فيها ونبه على أشياء غفلوا عنها ولم يحيطوا بها معرفة ، ووجدته كبيرا فظننت أنه قد استوعب ما يحتاج إليه في هذا المعنى ولم يدع بعده لمتتبع حكما ؛ ولما دُعِيَ به فأجاب قال لي بعض المتشاغلين والمعتنين بهذا العلم : لقد تعب الخطيب وأتعب ، تعب بما جمعه ، وأتعب من أراد أن يعرف الحقيقة في [اسم] لأنه يحتاج أن يطلبه في كتاب الدارقطني فان لم يجده في كتابي عبد الغني ، فان لم يجده في كتاب الخطيب ثم يحتاج أن [يفصل] طبقاته أيضا فيمضي زمانه ضياعا ويصير ما أريد من إرشاده تضليلا فلو أنك جمعت شمل هذه الكتب وجعلتها كتابا واحدا حزت اثواب و يسرت على مبتغى العلم الطلاب ،

وراجعنى فى ذلك مراجعة تحرمت لها و أوجبت له فيها رعاية لحقة
ورغبة فى مساعدته و اغتناما للاجر فى إفادة مسترشد و تعليم جاهل
ومعرفة طالب ، وبدأت بالنظر فى كتاب الخطيب فوجدته يذكر فى
أوله أنه قد جمع فيه من مؤلف أسماء الرواة و أنسابهم و مختلفها و بما يتضمن
كتب أصحاب الحديث من ذلك و إن لم يكن المذكور راويا ما شذ عن
كتابى ابى الحسن على بن عمر و أبى محمد عبد الغنى بن سعيد المصنفين فى
المؤلف و المختلف و فى مشبه النسبة و انه يذكر ما رسم فيها أو
فى أحدهما على الوم و دخل على مدونه فى الخطأ و السهو و بين فيه صوابه
و يورد شواهد و يذكر صحيح ما اختلفوا فيه بما انتهى إليه عليه و يقر
ما أشكل عليه من ذلك لينسب كل قول إلى صاحبه ، و جعله خمس فصول ،
أورد فى الأول منها ما لم يذكره و لا واحد منها ، و فى الثانى أوهام
كتبهم ، و فى الثالث ما أغفله عما أوردا له بنظائر ، و فى الرابع أشياء
ذكرها و قصرا فى شرحها و إيضاها فيها و آتم نقصانها ، و فى الخامس
ما أورداه من الأحاديث نازلة و وقعت له عالية ، و لما أنعمت النظر
فيه وجدته قد ذكر فى الفصل الأول ما قد ذكره أو أحدهما ،
و فى الفصل الثانى قد غلطهما فى أشياء لم يغلطا فيها و أخل بأوهام لها ظاهرة ،
و فى الفصل الثالث قد كرر أشياء ذكرها أو أحدهما ، و أخل بنظائر
لما ذكره لم يهتد إليها ، و فى الفصل الرابع لم يشرح بما ضمن بيانه إلا شيئا
يسيرا و فى كتبهم أشياء كثيرة تحتاج إلى شرح و بيان و إيضاح و تعريف

(١) لعل الصواب «و» و«نية» .

ولا سيما كتاب عبد الغنى فان أكثر ما فيه غير مبين ، وجدت له في تضعيف الكتاب أوهاما من تصحيف وإسقاط أسماء من أنساب وأغلاطا غير ذلك ، فتركته على ما هو عليه ، وجمعت كتابي الذي سميته بالإكمال ولم أتعرض فيه لتغلطه ولا لتغليط غيره . رسمت ما غلط فيه واحد منهم في كتابه . على الصحة ، ولما أعان الله على تمامه ذكرت ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : من كتم علما عليه ألجم يوم القيامة بلجام من نار . وما روى عن بعض السلف أنه قال : ما أوجب الله تعالى على الجهال أن يتعلموا حتى أوجب على العلماء أن يعلموا . وخشيت أن تبقى هذه الأوهام في كتبهم فيظن من براها أنها الصحيح ويتبع أثرهم فيها فيضل من حيث طلب الهداية ويزل من جهة ما أراد الاستنبات وإذا رأى كتابي بما [يخالفها] تصور أن الغلط ما ذكرته أنا ، وإن أحسن الظن بي جعل قولي خلافا وقال : كذا ذكر فلان ، وكذا ذكر فلان ، فاستخرت الله تعالى ورغبت إليه في عضدي بالتوفيق والإرشاد ، وسألته إلهامي القصد وتأيدى بالسداد وجمعت في هذا الكتاب أغلاط أبي الحسن على بن عمر وعبد الغنى بن سعيد بما ذكره الخطيب وما لم يذكره لتكون أغلاطها في مكان واحد ، وما غاظها فيه وهو الغايط ، وأغلاط الخطيب في المؤلفات ورتبه على حروف المعجم ليسهل طلبه على ملتصقه ويقرب وجوده من طالبه وثبت الحجة على ما ذكرته والدليل على ما أورده واعتمدت الإيجاز والاختصار ولم أسق الطرق وأكثر بتكرير الأسانيد ، وتركت

أغلاطا للخطيب رحمه الله في تراجم أبواب حكاها عن الشيخين وم عليهما
أو على أحدهما فيها ورتبها على غير ما رتباه تركا للضائقة ولأن ذلك
بما لا يضر طالب العلم جهله ولا تنفعه استفادته ويعلم الله تعالى أن قصدي
فيه تبصير المسترشد وإرشاد الحائد وتيسير الطرق على حافظي شريعة
الإسلام وتقريب البعيد على ناقلی سنن الأحكام وهو بقدرته ولطفه
لا يضيع أجر من أحسن عملا إنه جواد كريم رؤف رحيم .

قال المعلی: سقت هذه الخطبة بطولها لما اشتملت عليه من المطالب
وأصل مقصودي هنا أن الأمير ينص على أنه إنما بداله أن يؤلف في هذا
الفن بعد أن دعي بالخطيب فأجاب، وأنه بدأ بتأليف الإكمال فلما تم شرع
في تأليف تهذيب مستمر الأوهام، قد يقال إن كلمة «دعي به فأجاب»،
وإن كان ظاهرها الموت فانها تحتمل غيره، ويقوى هذا الاحتمال عدول
الأمير إليها عن التصريح بالموت، وهذا ربما يشعر بأن القضية وقعت في
حياة الخطيب ولكن لم يشأ الأمير أن يصرح في كتابه بما يتأخى ما قاله
للخطيب، ولا مجال لأن يكذب فوري بهذه الكلمة، قال المعلی: هذا
بادي الرأي وجه لكن يردده أن في آخر الإكمال (نسخة دار الكتب)
ما نصه «قال الأمير أبو نصر. هبة الله بن علي بن جعفر رحمه الله فرغت

(١) عندي من تهذيب مستمر الأوهام نسخة مصورة مكبرة عن فلم بمهد
المخطوطات كما في فهرسه رقم ١٩٠ في كتب التاريخ وفي الفهرس أنها كتبت
في القرن السابع. وفي النسخة نقص في أثنائها. ولم يصلني إلا بعد طبع الجزء
الأول من الإكمال .

من تصنيف هذا الكتاب يوم الاثنين ثالث شعبان من سنة سبع وستين وأربعمائة وكان الابتداء بتصنيفه ليلة السبت الثاني من صفر سنة أربع وستين وأربعمائة، عملت إلى بعض حرف الحاء ثم تشاغلته عنه مدة طويلة ثم عدت فأكمله يوم الأحد سابع شعبان سنة سبع وستين وأربعمائة، وبدأت بكتب هذه النسخة في سنة سبع لم خرجت من بغداد وقد بلغت إلى آخر العاشر منها ثم عدت إلى تبييضه الثاني من شهر رمضان سنة سبعين وأربعمائة وفرغت منها يوم الثلاثاء السادس عشر من شوال سنة سبعين وأربعمائة، والخطيب توفى في سابع ذي الحجة سنة ثلاث وستين وبين وفاته وشروع الأمير في تصنيف الإكمال - على حسب ما ذكره - أقل من شهرين، ولم ينص على تاريخ ابتدائه تصنيف كتابه الثاني (تهذيب مستمر الأوهام) ولكن في آخره ما نصه: قال الأمير أبو نصر بن ماكولا رحمه الله: وهذا آخر ما وجدناه إلى آخر صفر من سنة اثنتين وسبعين وأربعمائة مع تقسم الفكر وتشعب الخاطر بأحوال الزمان ونوائبه وقلة التنقيير والتفتيش ولعل الوقت يتسع فأعيد النظر مرة أخرى وأتقصى التفتيش فان وجدت شيئا لحقته بمكانه . . .

ويشهد لما ذكره الأمير أن الخطيب إنما عاد إلى بغداد سنة اثنتين وستين كما في التذكرة ص ١١٤٢ عن ابن السمعاني وبين ذلك ووفاته الخطيب أقل من ستين ولا أرى هذه المدة تتسع لتحصيل الأمير نسخة من كتاب الخطيب ثم نظره فيه ثم تعقبه له وتأليفه كتابا في ذلك يحضر إلى الخطيب وهو في كنه، ثم لا داعي للأمير بعد وفاة الخطيب إلى

أن يصرح بما تقدم لو كان يعلم أنه خلاف الواقع ، وفي وسعه أن ييهم الأمر .

وبعد فالخطب سهل فان الحكاية لم تثبت أن الأمير صنف وإنما ذكرت أنه بلغ الخطيب أن ابن ماكولا أخذ عليه في كتابه وصنف في ذلك تصنيفاً ، ولم تبين من الذي بلغ الخطيب ذلك والمخلص من التعارض هو أن الأمير لما اطلع على كتاب الخطيب كان يعرض له الاعتراض بعد الاعتراض ويهاب الخطيب ولكنه يذكر ذلك لبعض من يثق به وكأنه تكرر ذلك فتوهم بعض أولئك الذين كان يثق بهم أنه قد شرع في تصنيف يتعقب فيه الخطيب فمضى ذلك إلى الخطيب فجري ما جرى والأمير صادق فيما أجاب به الخطيب لأنه لم يكن قد بدا له أن يصنف تصنيفاً وصادق فيما قاله في كتابه .

أما ما يظهر من كلام الأمير من تأخر جمعه التهذيب عن تصنيفه الإكمال فقد يعارضه ما يوجد من الإحالة عليه في الإكمال ، ويوفق إما بأن تكون تلك الإحالة متأخرة ألحقها الأمير في الإكمال ولم تكن فيه عند ما أتم تصنيفه أول مرة ، وإما وهو المتجه بأن الأمير عزم أولاً على تصنيف الكتابين وبدأ بتصنيف الإكمال مهذباً وكان كلما رأى وهماً في تلك الكتب التي هذبها قيد ذلك الوهم في دفتر خاص فلما أتم تصنيف الإكمال وتأكد عزمه على تصنيف التهذيب شرع في تصنيفه بعد أن جمعت له مادة ذلك ويشهد لهذا أنه فيما قد وقفت عليه الإحالات قال فيها « ذكرناه في الأوهام » ولم يذكر اسم التهذيب .

وليتبر القارى اعذار الأمير عن تعقبه أو هام المتقدمين فيانى لم أر
 فى معناه اعتنارا يضايه فى المثانة والإقناع . وقد سمعت ثناءه البالغ على
 الخطيب و تواضعه فى نفسه و أوضح الحال فى مقدمة الإكمال إذ قال :
 « ولست ادعى التقدم عليهم فى هذا الفن ولا المساواة لهم فيه ولا المقاربة ،
 وإنما ادعى أنى تمتعت هذا الفن أوفى مما تتبعوه و صرفت إليه اهتمامى
 أكثر مما صرفوه ، و تركت التأويل الضعيف الذى أجعله طريقا إلى تغليط
 أئمة هذا الشأن الذين بأقوالهم تقتدى ، ولآثارهم تقتنى ، ولأنى كفيت مؤنة
 التتبع لما أودعوه كتبهم تخف عنى أكثر الثقل و سقط عنى عظم العناء . »
 وقد كان الأمير معنيا من صباه بضبط الأسماء فقد مر برك فى بيان
 تاريخ ولادته قوله فى ضبط (أبّا) « و ثبتنى فيه السعيد ابنى » و تقدم هناك
 ما يتعلق به ، و لا بد أنه جرى على ذلك فى طلبه العلم و يشهد لذلك ما يدل
 عليه كلامه من جمعه كثيرا من الكتب فى التواريخ و النسب بالخطوط
 الموثوقة فينقل عن تاريخ مصر لابن يونس و يذكر أنه عنده بخط ابن عبد الله
 الصورى الحافظ المتقن ، و ينقل عن تاريخ بخارى الغنجار و يذكر أنه عنده
 بخط غنجار المؤلف ، و ينقل عن كتاب شبل بن تكين فى النسب و يذكر أنه
 عنده بخط شبل ، و هكذا يقول فى كتب أخرى « بخط ابن الفرات - بخط
 ابن عبدة النسابة - بخط على بن عيسى الربعى - فى كتاب أحمد بن محمد بن
 سعيد بخطه فى نسب حمير ، » و نحو ذلك فى نسب قضاة و غيرها و بين
 فى مواضع أسانيده بهذه الكتب عن أهلها المتقنين لها كالنسابة العمري ،
 و الشريف النسابة ، و غير ذلك و سيتضح ذلك من فهرس الكتب الذى

سيرتب في فهارس الإكمال إن شاء الله .

ثم قضية الوقت و التفرغ فقد كان الخطيب رحمه الله موزع الوقت و النظر بين عدة مؤلفات يؤلفها مما يجعل ساعة لهذا و ساعة لذاك مع اشتغاله بالتسميع و غيره و قريب من ذلك حال الدارقطني فأما الأمير فانه حصر همه في هذا الفن .

خروج الأمير آخر مرة من بغداد و وفاته | توافقت الروايات على أن الأمير قتل في بعض بلدان الشرق اغتاله غلمان له أتراك و أخذوا ماله و فروا و اختلف في الموضع و التاريخ أما الموضع فقيل خوزستان أو الأهواز و هما واحد و قيل جرجان و قيل كرمان .

و أما التاريخ فذكر ابن الجوزي الأمير في وفاته سنة ٤٧٥ من المتظم و جزم بوفاته فيها ثم ذكره في وفاته سنة ٤٨٦ و جزم بوفاته فيها أو في التي تليها و كلا القولين مروى عن شيخه محمد بن ناصر في التذكرة و قال ابن ناصر قتل الحافظ ابن ماكولا و قد كان سافرا نحو كرمان و معه بماليكه الأتراك فقتلوه و أخذوا ماله في سنة خمس و سبعين و أربعائة ، هكذا نقل ابن النجار . و قال أبو سعد السمعاني سمعت ابن ناصر يقول قتل ابن ماكولا بالأهواز إما في سنة ست - أو سبع - و ثمانين و أربعائة ، و في التقييد « أخبرنا محمد بن عمر بن علي بن خليفة الحارثي قال ابنا ابن ناصر إجازة : مولد أبي نصر ابن ماكولا في سنة عشرين و أربعائة و قتل في سنة خمس و سبعين (كذا) و أربعائة بخوز كريان (كذا) قتله غلمان له

(١) في النسخة « مولى » .

من الأتراك وأخذوا الموجود من ماله ، وقوله « وسبعين » بحرف والصواب « وسبعين » جزماً ، وفي وفیات ابن خلکان « قال الحمیدی خرج إلى خراسان و معه غلمان له أترک فقتلوه بهرجان و أخذوا ماله و هربوا و طاح دمه هدرا رحمه الله تعالى » و الحمیدی توفي سنة ٤٨٨ كما مر في الرواة عن الأمير ، وفي معنى الأول ما ذكره ابن عساكر عن إسماعيل ابن السمرقندي قال « ستة نيف و سبعين و أربعائة » ، وفي معنى الثاني بل هو عبارة عنه فيما أرى قول ابن السمعاني « بعد الثمانين » فأما قول ابن خلکان « وقال غيره في سنة تسع و سبعين » فشاذا ولم يبين قائله وكذلك قول ياقوت و تبعه الكتبي « سنة خمس و ثمانين » وأراه وهما . و ثم قضيا قد يستدل بها على تأخر موت الأمير عن سنة ٤٧٥ :

الأولى أن ابن ناصر من الرواة عن الأمير مع أنه إنما ولد سنة ٤٦٧ ، و يجب أن هذا بأنه لا مانع من سماع ابن ثمانين سنين مع أن ابن ناصر إنما يروي عن الأمير بالإجازة كما صرح به ابن نقطة في التقييد قال « و آخر من حدث عنه بالإجازة محمد بن ناص » .

الثانية ما في التذكرة من طريق ابن المقير و ابن الأخصر عن ابن ناصر « عن كتاب ابن نصر الأمير إليه » و من طريق ابن الحسن بن الفراء عن الأمير ... ، فذكر خبراً هو في الإكمال في رسم (فافاه) و الإكمال يرويه الناس عن ابن المقير عن ابن ناصر عن الأمير ، فيظهر أن الذهبي إنما أخذ رواية ابن المقير لذلك الخبر من سند الإكمال نفسه ، فأما ما في سياق الخبر من مخالفة لما في الإكمال فكأن الذهبي ساق لفظ ابن الفراء عن الأمير

ولم يبق لفظ ابن ناصر وعلى هذا فإن ناصر يروي الإكمال أو يروي ذلك
الخبر على الأقل بحق إجازة كتب بها الأمير إليه ، وابن ناصر نشأ يتيمًا
من عائلة هي إلى الفقر أقرب منها إلى التوسط فكيف يظن به وهو
في السابعة من عمره تقريباً أن يكتب الأمير إليه ؟ أما أن يكتب إليه وهو
ابن سبع عشرة سنة أو نحوها فهذا لا غبار عليه فإن ابن ناصر كان في
ذلك السن طالباً لبيبا فقير ممتنع أن يكتب إلى الأمير يلتمس منه الإجازة
فيسحقه الأمير بالكتابة إليه بها .

والذي يظهر لي أن كلمة «إليه» من زيادة بعض الرواة توهمها وإنما
أصل اللفظ «عن كتاب الأمير أبي نصر» ، ويقصد بالكتاب «هنا كتاب
الإجازة كأن الأمير كتب إجازة لجماعة التمسوا منه ذلك وكتبوا
أسماءهم وكان فيهم من يعنى بابن ناصر فكتب اسم ابن ناصر معهم
فكتب الأمير بالإجازة لمن في ذلك الكتاب ، وما يشهد لهذا ما في
رسم (فتحويه) من استدراك ابن نقطة عند ذكر هبة الله بن أبي الصهباء
أحد شيوخ الأمير ما لفظه «وسمع منه أبو نصر ابن ما كولا ونسبه في
إجازته كذلك» دل هذا على أنه كانت هناك إجازة من الأمير
مكتوبة معروفة بين أهل العلم اطلع عليها ابن نقطة وأنها كانت لجماعة
إذ لو كانت لواحد لكان الظاهر أن يسميه ابن نقطة ، يقول «في إجازته
لفلان» على أنه لو صححت كلمة «إليه» لم يكن فيها ما يناق أن تكون
الكتابة وابن ناصر في السابعة مثلاً لأن الواقع فيما يظهر كما مر جماعة

كتبوا إلى الأمير يلتمسون الإجازة وكتبوا ابن ناصر معهم فكتب الأمير إلى المسمين في الكتاب ومنهم ابن ناصر، وقد تقدم عن ابن ناصر أنه قال مرة إن الأمير قتل سنة خمس وسبعين فكيف يقول هذا وعنده كتاب الأمير إليه بعد هذا التاريخ؟

الثالثة ما في رسم (الحيال) من الإكمال ذكر إبراهيم الحبال المتقدم في شيوخه رقم (٢٦) وقال «وكان مكثراً ثقة ثبتاً...» وفي الإكمال أيضاً في رسم (بزرگ) في ذكر الوزير نظام الملك «وكان ثقة ثبتاً...» وهذه الصيغة «كان ثقة» إنما تقال عادة فيمن قدم مات، ولم يمت الحبال إلا سنة ٤٨٢ ولا نظام الملك إلا في سنة ٤٨٥، وربما كانت هذه الكلمة هي مستند ابن ناصر في قوله الثاني إن الأمير توفي سنة ست وثمانين وأربعمائة أو في التي تليها وقد تكون هي مستند ياقوت إذ قال إن وفاة الأمير سنة خمس وثمانين وأربعمائة إن لم يكن وهم، ولا يخدش في هذا وجود هذه الكلمة في جميع نسخ الإكمال التي وقعت عليها ومنها النسخة التي ذكر في آخرها قول الأمير إنه فرغ من التبييض سنة سبعين وأربعمائة، لاحتمال أن الأمير زاد في النسخة زيادات بعد هذا التاريخ ولما ظهرت النسخة التي زاد فيها ألحق أرباب النسخ التي كانت قبل ذلك تلك الزيادات في نسخهم، وقد ينظر في هذه القضية بأن كلمة «كان ثقة» ربما تقال فيمن هو حي في ترجمة ابن المسلمة (المذكور في شيوخ الأمير رقم - ٢٢) من تاريخ بغداد هذه الكلمة «وكان ثقة...» مع أن الخطيب توفي قبله.

وبالجملة فلم يتضح لى ترجيح لأحد القولين على الآخر غير أن
اشتهار الأول بين البغداديين بدون مخالف محقق يدل على أن الأمير
خرج من بغداد فى أوائل سنة خمس وسبعين وأربعائة أو قبلها
ولم يعد إليها ولا ورد إلى بغداد خبر بحياته بعدها إلا أن يكون شيئاً
وقع لابن ناصر بعد زمان .

هذا وإن لما أستوعب الإكمال والمستمر مطالعة وقد يكون فيما
لم أطلعه منهما ما يوضح الحال والله المستعان .

مؤلفات الأمير | أشهر مؤلفات الأمير كتاب الإكمال وله كتبت هذه
المقدمة وسيأتى بسط القول فيه ، وكتاب تهذيب مستمر الأوهام
وقد تقدمت .^١ وكتاب الوزراء ذكره الأمير فى رسم (البريدى) من
الإكمال قال «ابو عبد الله البريدى الذى ولى الوزارة قد ذكرناه فى كتاب
الوزراء» وكتاب مفاخرة القلم والسيف والدينار، مر ذكره .

الإكمال ووصفه

اسمه التام (الإكمال فى رفع [عارض] الارتياب عن المؤلف
والمختلف من الأسماء والكنى والأنساب) وكلمة «عارض» ثبتت
فى النسختين رقم ٦٥ و ٦٦ الآتى ذكرهما فى النسخ .

الإكمال كتاب جليل أثنى عليه أرباب هذا الفن وأهل المصطلح
ومترجمو الأمير وغيرهم فمن أمثلة ذلك : قال ابن نقطة «جمع فيه
كتب الحفاظ المتقدمين وصار قدوة وعلماً للحدثين وعمدة للحفاظ
المقتنين وفاصلاً بين المختلفين ومزيلاً لشبه الشك عن قلوب المرتابين»

وقال النووي في التقريب عند ذكر كتب هذا الفن « أحسنها وأكملها الإكمال لابن ماكولا ، وقال ابن خلكان « هو في غاية الإفادة في رفع الالتباس والضبط والتقييد وعليه اعتماد المحدثين وأرباب هذا الشأن فإنه لم يوضع مثله ولقد أحسن فيه غاية الإحسان وما يحتاج الأمير المذكور مع هذا الكتاب إلى فضيلة أخرى وفيه دلالة على كثرة اطلاعه وضبطه وإتقانه . »

الكتاب مرتب على ترتيب حروف المعجم فهو مقسوم إلى ثمانية وعشرين حرفاً ، وكل حرف مقسوم إلى قسمين الأول ما جاء في الأسماء والألقاب والكنى والثاني في مشبهه النسبة ، وكل قسم من هذه الأقسام مرتب على أبواب يشتمل كل باب على مادتين فأكثر يذكر تحت كل مادة شخص أو أكثر ، فإذا كثروا بدأ بالأشخاص الذين يقع الاشتباه في أسمائهم أو ألقابهم أنفسهم فإذا فرغ منهم قال : (الكنى والآباء) فذكر من يقع الاشتباه في كنيته أو في اسم بعض آباءه أو كنيته مثال ذلك قال في حرف الباء الموحدة (باب بُحَيْر و بَحِير و بُحَر و بَحْر) ثم ذكر المادة الأولى وهي (بحير) فذكر بحير بن أبي بحير و بحير بن بحرة و بحير بن زهير و عدة بحيرين ، ثم قال : (الكنى والآباء - أبو بحير محمد بن جابر و أبو بحير زهير بن أبي سلى . . . والحارث بن بحير . . . و جابر بن أبي بحير . . .) وعند الاستواء يقدم الرجال على النساء و يقدم الصحابة فمن بعدهم من الرواة الأقدم فالأقدم ثم الشعراء والأمراء والأشراف في الإسلام والجاهلية . هكذا شرط في خطبه و وعد

بأن يُرتَّب الأبواب على ترتيب الحروف وسيأتى شيء من خطبه . وإذ كان الاشتباه قد يكون فى الحرف الأول فلا بد أن يجمع فى الباب بين مادتين مشتبهتين على الأقل مع أن إحداهما من حرف و الأخرى من آخر مثل أول حرف الباء (باب باشر و ناشر و ياسر و ماشر) فترتيب الكتاب على ثمانية و عشرين حرفا إنما هو بالنظر إلى أول مادة تذكر فى الباب مثل (باشر) هنا و فى الإمكان أن يجعل هذا الباب فى حرف النون بتقديم مادة (ناشر) و فى التحتية بتقديم (ياسر) و قس على ذلك و الأمير يحاول أن يكون للتقديم مسوغ و لذلك نجده قد يذكر الباب فى حرف ثم يكتب فى الحاشية فى موضع آخر أنه ينبغى تأخير ذاك الباب إليه كما سترى هذا فى التعليقات ، و بناء على ذلك تختلف النسخ و يختلف ترتيب المؤلفات فى الفن و إنما الممكن مراعاة ترتيب الأبواب باعتبار الحرف الثانى و ما بعده من المواد الأولى منها و قد أرى الأمير هذا فى الجملة و أدخل به فى مواضع لأسباب قد تظهر فقدم فى باب الألف باب أمين و ما يشبهه به على باب آبا و ما يشبهه به و كان ذلك لأن قبلها باب آمين و أمين و أمين ، و أمين قد يشبه بذلك فى الجملة بخلاف آبا ، و على كل حال فالإخلال بالترتيب لا ضرر فيه فان الفهارس تنفى عنه و تزيد .

كثيرا ما يستطرد الأمير لذكر تنف من أنساب القبائل و المشاهير نقلا عن أئمة النسايين من كتبهم المشهورة و يذكر نسخ كتبهم الصحيحة التى وقعت له و شيوخهم الذين تلقى عنهم و أسانيدهم .

كثيرا ما يذكر الخلاف ويرجح تارة ويسكت أخرى وإذا رجع ذكر حجة . قلما يتعرض في الإكمال لتوهم بعض من قبله لأنه أفرد لذلك كتاب تهذيب مستمر الأوهام و سبأى نقل خطبه وفيها فوائد تتعلق بالإكمال .

نسخ الإكمال

١ - نسخة دار الكتب المصرية وهى نسخة فى مجلدين الأول إلى آخر حرف الراء فى ٣١٩ ورقة والثانى إلى آخر الكتاب فى ٣٣٤ ورقة مقاسها على ما فى فهرس معهد المخطوطات رقم ٦١ فى كتب التاريخ (٢٥×١٧) عدد الأسطر فى الصفحة الكاملة ٢١ بخط نسخ جميل واضح والنسخة معتنى فيها بتوضيح الكتابة وإثبات النقط وعلامات الإهمال والفواصل والشكل فى أكثر المواضع الملتبسة ، وفى آخر الجزء الأول ما لفظه «كتبه لنفسه عبد الكريم بن الحسن بن جعفر بن خليفة البعلبكي ... ووافق الفراغ منه فى غرة شعبان سنة إحدى وتسعين وخمسمائة» وبالحاشية «عارضت به الأصل المنقول منه فصح بحسب الجهد والطاقة والله الحمد والمنة» وفى آخر الثانى مثل ما تقدم إلا أنه قال «لخمس بقين من شوال سنة إحدى وتسعين وخمسمائة» وقال بعد ذلك «نقلته عن نسخة الحافظ أبى القاسم على بن الحسن بن هبة الله الشافعى (هو ابن عساكر) وهى بخط محمد بن عبد الملك بن على بن نصير العافقى التدميرى و تاريخ نسخها فى سنة ست وتسعين وأربعمائة» وفى حواشى النسخة تعليقات عن خط المؤلف منها ص ٥٥ وقع فى المتن «باب الأمين و الأمير...»

ومقابلة في الحاشية ما لفظه « بخط المصنف: يرد هذا الباب و يلحق
 يباب آمين و أمين و أمين في أول الكتاب ، و حواش كثيرة عن ابن الفرضي
 و عن ابن الجارود و عن الدارقطني و عن الخطيب و عن ابن ناصر و غير
 ذلك لعلها منقولة عن حواش نسخة الحافظ ابن عساكر و ستري جميع
 ذلك في مواضعه إن شاء الله تعالى ، و فيها في مواضع النقل عن نسخة
 أخرى كما تراه في ض ٢٩ منها و ستري الإشارة إليه في موضعه و في
 النسخة أشياء يسيرة جعلت في المتن و نبّه على أنها من زيادة الحميدي
 منها في ص ٥٠ و ص ١٨٨ في رسم (الباجي) .

و بالجملة فلو كانت نسخة ابن عساكر نفسها لما زادت على هذه
 في الصحة و الإتقان بل إن كثيرا من الكتب يوجد منها نسخ كانت
 لبعض الحفاظ و مع ذلك نجد ما دون هذه بكثير .

و عبد الكريم ذكر في كشف الظنون في الكلام على تامات الحريري
 أنه شرحها « صفي الدين عبد الكريم بن حسن اللغوي البعلبكي شرحا جيدا
 في الغاية و توفي سنة ٦٠٠ » و أنا أعتبر هذه النسخة الأصل و أشير
 إليها في التعليقات بلفظ (الأصل) .

٢ - نسخة في المكتبة الأصفية بحيدرآباد دكن حديثة الخط و لكنها جيدة
 و منقولة عن أصل جيد إما أن يكون منقولا من النسخة الأولى و إما
 عن أصلها الذي هو نسخة ابن عساكر فإنه موافق للنسخة الأولى في عامة
 الأشياء إلا أنه يدرج الحواشي في المتن و علامة هذه النسخة (هـ) .

٣ - نسخة أخرى في المكتبة الأصفية أقدم من التي قبلها لكنها رديئة جدا

- وهي موافقة للنسخة الثانية . ولم نستفد منها وحدها شيئا .
- ٤ - كرايس من نسخة نقلت عن نسخة في السند أهداها إلى حضرة الشاه العالم الفاضل أبو تراب الظاهري استفدت منها في الجملة وعلامتها (س) .
- ٥ - نسخة من أول الكتاب إلى أثناء باب الحصني وما يشته به وهي في ملك حضرة المحسن الكبير نصير السنة ملجأ العلم وأهله صاحب الفضيلة الشيخ محمد بن حسين نصيف الوجيه المشهور بمجدة وهي نسخة حديثة إلا أنها مهمة جدا لأنها تختلف عن النسخة الأولى في ترتيب الأبواب وفي كثير من ترتيب العبارات وتشتمل على عدة زيادات ولم تثبت فيها زيادات المحدث التي في النسخة الأولى مدرجة في متنها .
- والظاهر أن الأمير أخرج الكتاب مرتين فاحدى هاتين النسختين ترجع إلى الأصل المخرج أولا والأخرى إلى المخرج أخيرا وترتيب الأبواب في الثانية يوافق غالبا ما شرطه الأمير في الخطبة من ترتيبها على حروف الهجاء وترتيبها في الأولى بخلاف ذلك ، فقد يستدل بهذا على أن الثانية ترجع إلى الأصل المخرج أخيرا ، وسياق البيان في الأولى محكم وبعضه في الثانية مختلف وهذا يدل على أن الأولى هي التي ترجع إلى الأصل المخرج أخيرا ، وهذا في نظري أشبه فان ترتيب الأبواب في الثانية يجوز أن يكون ممن بعد المؤلف إذ قد يقول المغير ليس في هذا تغيير معنوي ، وهو أوفق بقصد المؤلف كما نص عليه في خطبة كتابه .
- ٦ - نسخة تحتوى على ما احتوى عليه المجلد الثاني من النسخة الأولى أي من أول باب الزاى إلى آخر الكتاب وهي في مجلدين الأول مكتوب على

على لوحه أنه المجلد الثالث و ينتهى باتهاء (باب عقيل و عقيل و غفيل)
والثاني مكتوب عليه أنه المجلد الرابع يبتدى باب عقال و عقّال و ينتهى
باتهاء الكتاب هذه النسخة عندى مصورة مكبرة عن فلم بمعهد المخطوطات
للدول العربية ذكر فى فهرس المعهد رقم ٦١ من كتب التاريخ بلفظ
« نسخة كتبت سنة ٦٤٦ من خط محمد بن الفضل بن الحسن بن موهوب
المهراني [مكتبة] جارا الله [باستانبول] ٥٨٤ ، ٣٨٥ ق ١٧ × ٢٥ سم ،
ق ٨٧٠ ، وهى بخط واضح جميل فى الصفحة ٢١ سطرا و ترتيب الابواب
فيها فيه مخالفة ما لما فى النسخة الأولى . و فيها قليل من الزيادات و منها
ياضات يسيرة مسددة فى الأولى و فى الأولى ياضات مسددة فى هذه
هذا و علامة هذه النسخة فى التعليقات (جا)^١

منهج الكتاب | تقدم شىء عن منهاج الإكمال و تم ذلك بقطعة من خطبه
قال « . . . لما نظرت فى كتاب ابى بكر أحمد بن على بن ثابت الخطيب
الذى سماه : تكملة المؤلف و المختلف لكتاب ابى الحسن على بن عمر
الدارقطنى فى المؤلف و المختلف ، و لكتابى عبد الغنى بن سعيد الأزدي فى
المؤلف و المختلف و مشتبّه النسبة ، وجدته قد أدخل بأشياء كثيرة
لم يذكرها ، و كرر أشياء قد ذكرها أو أحدهما ، و نسبها إلى الغلط
فى أشياء لم يغلطا فيها ، و ترك أغلاطا لهما لم ينبه عليها ، و هم فى أشياء
كما استدركه سطرها على الغلط .

فأثرت أن أعمل فى هذا الفن كتابا جامعا لما فى كتبهم و ما شذ عنها ،

(١) لم تصل إلى هذه النسخة إلا بعد تمام طبع المجلد الأول فى الإكمال .

وأسقط ما لا يقع الإشكال فيه عما ذكره ، وأذكر ما وهم فيه أحدم على الصحة ، وما اختلفوا فيه و كان لكل قول وجه ذكرته .

فبدأت به محتسبا بعمله وراجيا الثواب بتلخيصه ، إذ كان أكبر عون لطالب العلم على معرفة ما يشته عليه من الأسماء والأنساب والألقاب التي يحتاج إلى قراءتها وكتابتها ، ورتبته على حروف المعجم وجعلت كل حرف أيضا على حروف المعجم ، وبدأت في كل باب بذكر من اسمه موافق لترجمته ، ثم بمن كنيته كذلك ، ثم أتبعته بذكر الآباء والأجداد ، وقدمت في كل صنف الصحابة ، وأتبعتهم بالتابعين وتابعيهم إن كانوا في ذلك الباب ، وإلا الأقدم فالأقدم من الرواة ، ثم جعلت بعد ذكر من له رواية - الشعراء والأمراء والأشراف في الإسلام والجاهلية وكل من له ذكر في خبر من الرجال والنساء ، وختمت كل حرف بمشبهه النسبة منه ليقرب إدراك ما يطلب فيه ؛ ويسهل على متبغيه ، وبمراجعة الكتاب يتبين مقدار نجاح الأمير في الوفاء بما التزمه هنا وقد تقدمت خطبة تهذيب مستمر الأوهام وأذكر هنا شيئا من خطبة كتاب ابن نقطة وبقية الكتب التي التزمت تلخيص فوائدها قال ابن نقطة :
« نظرت في كتاب الأمير أبي نصر علي بن هبة الله بن علي بن جعفر الحافظ المعروف بابن ماكولا الذي جمع فيه كتب الحفاظ المتقدمين وصار قدوة وعلمًا للحدثين وعمدة للحفاظ المتفتنين ، وفاصلا بين المختلفين ، ومزيلًا لشبه الشك عن قلوب المرتابين فوجده قد يرض فيه تراجم واستشهد رحمه الله قبل أن يلحقها ومواضع قد ذكر فيها قوما وترك

وترك آخرين يلزمه ذكرهم ولم يبيض لهم وتراجم قد ثقلها ثقة
 بمن تقدمه من غير كشف والصواب بخلافها ، وأخرى كان الوهم من
 قبله فيها ثم قد حدثت من بعده تراجم لها من أسماء المتقدمين ونسبهم
 ما يشبه بها . فاستخرت الله تعالى في جمع أبواب تشتتل على ما وصل إلى
 من ذلك و سطرتها على وضع كتابه وأتبعنا كل حرف بمشبه النسبة
 فيه مع ضيق الزمان وتعذر الإمكان والاعتراف بالتقصير في هذا
 الشأن ، ليتذكر بذلك من أحب أن يجمع كتابا في هذا الفن ،
 ولو وجدنا بعض الطلبة المتيقظين قد نظر في هذا الباب وصرف الهممة
 إليه لاعتمدا في ذلك عليه مع أنه لم يمنعنا أن نستكثر مما أوردناه إلا أنا
 وجدنا كثيرا من الأسماء التي يحتاج إليها بخط من لا يعتمد على ضبطه
 ولا تلوح آثار الإتقان في خطه وإن كان من ثقات الرتبة ومن يهتمه
 بالحفظ بعض الطلبة الغاية ، فأخذنا ما وجدناه بخط الحفاظ مثل أبي نعيم
 الأصبهاني ومؤتمن بن أحمد الساجي ومحمد بن طاهر المقدسي وعبدالله
 ابن أحمد السمرقندي وأبي الفضل محمد بن ناصر السلامي وأبي طاهر
 أحمد بن محمد السلفي وأبي العلاء الحسن بن أحمد العطار الهمداني وأبي محمد
 عبدالله بن أحمد بن الحشاش النحوي وأبي القاسم علي بن عساكر
 الدمشقي وأبي موسى محمد بن عمر الأصبهاني وأبي سعد عبد الكريم بن
 محمد السمعاني وأبي عامر محمد بن سعدون العبدي ومن بعدهم من ثقات
 الطلبة المميزين والعلماء المبرزين ، وما وجدناه بغير خط هؤلاء ومن
 أشبههم رفضناه ولم نلغف إليه ولم نعتمد في هذا الباب عليه ، مع أن

البشر لا يخلو من وهم و غلط نسأل الله الكريم أن يوفقنا لصواب القول والعمل ، وأن يحرسنا من الخطأ و الزلل بمنه وكرمه أنه سميع الدعاء .
 وفي خطبة كتاب منصور ابن العبادية ما لفظه : « لما وقفت على كتاب الحافظ ابى بكر محمد بن عبد الغنى بن ابى بكر ابن نقطة البغدادى فى مشتهه الأسماء و النسب المذيل على كتاب الأمير ابى نصر على بن هبة الله بن على بن ماكولا البغدادى رأيت كتابا مليحا و رصفا سديدا إلا أنه أخل بتراجم منها ما لم تقع له و منها ما وقع له و أخرجه فى بعض التراجم و يدخل فى ترجمة أخرى و منها ما حدث بعده أحببت أن أذيل على كتابه بما تيسر لى من ذلك و عجلته فى موضعه خوفا من تعذر الإمكان و قواطع الزمان . »

وفى خطبة التكملة لابن الصابونى ما لفظه : « لما وقفت على كتاب (اكمال الإكمال) الذى صنفه الحافظ ابو بكر محمد بن عبد الغنى بن ابى بكر ابن نقطة البغدادى رحمه الله - مدينا به على كتاب الأمير ابى نصر على بن هبة الله بن على المعروف بابن ماكولا - رحمه الله - و بلغه الله نهاية الآمال - وجدته أحسن فيه الجمع ، و أجاد المقال ، و نبه على فوائد كثيرة ، سمعها فى رحلته من أفواه الرجال ، و أخذها عن أولى الحفاظ و الترحال ، بسيد أنه أغفل ذكر جماعة فى بعض التراجم ، يلزمه ذكرهم من هذا المثال ، و جماعة لم يقعوا له و لا خطرنا منه على بال ، فأحببت أن أثبه عليهم و أنسج على هذا المنوال . »

و قال الذهبى فى خطبة المشتهه « هذا كتاب مبارك اخترته

وقربت لفظه وبالغت في اختصاره بعد أن عاينت في ذلك كلام الحافظ عبد الغنى... وكلام الأمير الحافظ أبي نصر ابن ماكولا وكلام الحافظ أبي بكر ابن نقطة وكلام شيخنا أبي العلاء الفرضي وغيرهم وأضفت إلى ذلك ما وقع لي أو تنبّهت له فاعلم أرشدك الله أن العمدة في مختصرى هذا على ضبط القلم إلا فيما يصعب ويشكل فيقيد ويشكل..... فأتقن يا أخى نسختك واعتمد على الشكل والنقط ولا بد وإلا لم تصنع شيئا..

قال المعلّى: يظهر من تعقبات التوضيح والتبصير لكثير مما في المشتبه مع النص أنه وقع كذلك أى على الوهم في النسخة التى بخط مؤلفه ان ابا عبد الله رحمه الله لم يتمكن هو بما طالب به من إتقان النسخة .

وقال ابن ناصر الدين في خطبة التوضيح « أما بعد فإن كتاب المشتبه..... كتاب مشتمل على فوائد محتو على نقائس ليس له فى مجموعه نظير لكن اختصاره أدّى إلى التقصير..... » ثم ذكر خطبة المشتبه ثم قال « قلت ضبط القلم لا يؤمن التحريف عليه... وهذا الكتاب أراد مصنفه زوال الإشكال... لكن الاختصار قاده إلى كثير من الإهمال..... فأوضحت والله الحمد ما أهمله..... ورفعت فى بعض الانساب ونبّهت على الصواب فيما وقع خطأ فى الكتاب..... » قال المعلّى:

لقد قصر فى وصف شرحه جدا .

وقال ابن حجر فى خطبة التبصير « لما علقت كتاب المشتبه الذى لخصه الحافظ الشهير ابو عبد الله الذهبي رحمه الله وجدت فيه اعوازا من ثلاثة اوجه أحدها وهو أهمها تحقيق ضبطه لانه أحال فى ذلك على

ضبط القلم فما شفى من ألم، ثانيها إجحافه في الاختصار بحيث أنه يعمد إلى الاسمين المشتبهين أو أكثر فيقول في كل منهما: فلان وفلان وفلان وغيرهم، وكان ينبغي أن يستوعب أفلهما، وثالثها - وفيه ما لا يرد عليه إلا أن ذلك من تمة الفائدة - ما فاتته من التراجم المستقلة (الأبواب والمواد) ... مع كونها في أصل ابن ماكولا وذيل ابن نقطة اللذين لحصهما وزاد من ذيل ابن العلاء الفرضي وغيره ما استدرك عليهما فاستخرت الله تعالى في اختصار ما أسهب وبسط ما أجحف في اختصاره بحيث يكون ما أقصر عليه من ذلك أزيد من حجمه قليلا فأعان الله على ذلك والله الحمد . فكل اسم كان شهيرا بدأت به ولا احتاج إلى ضبطه بل أضبط بما اشتبه به بالحروف، وكل حرف لم أتعرض له فهو نظير الذي قبله إهمالا وإعجاما وحركة وسكونا ... واعتمدت على نسخة المصنف التي بخطه وعلى الأصول التي نقل هو منها وعلى ما غلب على ظني أنه لم يراجعه حالة تصنيفه كالأنساب للرشاطي ولابن السمعاني وكالذيل الذي ذيل به الحافظ منصور بن سليم ... وكالذيل الذي ذيل به العلامة علاء الدين مغطاي ...

قال المعلقى: أما أنا فأبدأ بتحقيق متن الإكمال شيئا فشيئا بالمقابلة بين النسخ ومراجعة المظان من الإكمال نفسه ومن أخيه المستمر (أعني تهذيب مستمر الأوهام) وعند أدنى اشتباه أراجع ما عندي من أصوله ككتاب ابن حبيب وكتاب الآمدى وكتابي عبد الغنى وطلقات خليفة وطبقات ابن سعد ومعجم المرزبان وكل مرجع تصل إليه يدي أو أطمع

أن أجد فيه ضالتي ، فإن وجدت ما يوافق الأصل لحسب فذاك ، وإن وجدت ما يبينه أو يخالفه أو يزيد عليه زيادة متصلة وهي التي تتعلق بالشخص المسمى في الإكمال بدون زيادة شخص آخر في المادة علقت ذلك على موضعه . فأما الزيادات المنفصلة فهي على ضرب ، الأول زيادة شخص أو أكثر في المادة المذكورة في الأصل فهذه أعلق لزيادتها بعد انتهاء نظائرها في الأصل ففي (باب اجد و احد و احمر) ذكر الأمير في المادة الأخيرة من اسمه احمر فعلقت على انتهاء ذكر من زيد عليه من اسمه احمر ثم قال الأمير (الكنى و الآباء) فذكر من يقال له ابو احمر أو يكون في أثناء نسه من اسمه احمر فعلقت على انتهاء من زيد عليه من هذا القبيل ، نعم إذا كان المزيد قريبا للذكر في الإكمال كأن يكون ١٠ ابنه أو أخاه أو نحو ذلك فقد أعامله معاملة الزيادة المتصلة .

الضرب الثاني زيادة مادة كاملة فهذه أنه عليها في الموضع المناسب لها من عنوان الباب ثم أعلقها عند مجيء دورها ، مثلاً في الإكمال (باب أئان و أبان) فهاتان مادتان ، وقد زادوا عليه مادة ثالثة وهي (إيان) فهذه زيادة حتمية ، و زاد ابن نقطة في الباب (أئال) و زاد منصور في الباب أيضا ١٥ (إياز) فعلقت على قوله (باب أئان و أبان) قولي : و إيان و أئال و إياز ، ثم علقت على آخر الباب بيان من يقال له إيان فمن يقال له أئال فمن يقال له إياز ناقلاً نص أول من زاد ذلك . هذا وقد اهتم المشتبه و التوضيح و التبصير مادق (أئال و إياز) بعله أن صورة اللام و الزاي مخالفة لصورة النون ، و حجة من زادها أن هذه أسماء ٢٠

غريبة لا يعرفها كثير من الناس و اللام و الزاى كثيرا ما تشبه بالنون
فى الخط المعلق و نحوه ، و على كل حال فأنا لا أهمل مثل هذه الزيادة ،
نعم إذا كان هناك مادتان مشبهتان حق الاشتباه فأنى أعقد منها بابا
و أعاملها معاملة الضرب الآتى .

٥ الثالث ما كانت الزيادة لمادتين فأكثر لا تشبهان بمادة فى الإكمال
فأنى أعقد لذلك بابا مستقلا مثل (ابرجة و اترجة) و (بريال و ترئال)
و كنت أريد أن أعلق هذه الأبواب فى المواضع المناسبة لها ثم احجمت
عن ذلك الأمور ، الأول أن هذه زيادات مستقلة ، الثانى كراهية طول
التعليقات جدا ، الثالث رجائى أن أظفر بمزيد من ذلك ، فأثرت أن
١٠ أؤخرها لأجمعها فى جزء مستقل يمكن أن يطبع بعد انتهاء طبع
الإكمال تنمة له .

هذا و إنى أنقل الزيادة عن أول من زادها و لا أذكرها عن بعده
فقد يزيد ابن نقطة زيادة فتذكر فى المشتبه و التوضيح و التبصير أو بعضها
فأنقلها عن ابن نقطة فقط ، و إن تعدد الزائدون و الزيادات ذكرت زيادة
١٥ ابن نقطة ثم منصور ثم الصابونى ثم الذهبي ثم ابن ناصر الدين ثم ابن حجر
أو من زاد منهم ، و إذا وجدت الزيادة فى غير هذه الكتب من المراجع
ذكرتها ناسبا لها إلى مرجعها .

و يكثر هذا فى مشبه النسبة إذ أجد فى الأنساب و معجم البلدان
عدة زيادات .

الاصطلاحات و الرموز

ألفاظ الضبط منها ما هو معروف أو واضح أما ما قد يخفى فته
 أن الأمير يطلق «المهمة» بمعنى «المهملة» قال في (احتف) «بحاء مبهمة»
 و يطلق المتأخرون على الباء: «الموحدة» و على التاء: «المثناة من فوق»
 و يقول بعضهم: «الفوقانية» و أنا أقول: «الفوقية» و على التاء: ه
 «المثلثة» و على الياء: «المثناة من تحت» «التحتانية» «التحتة» و الغالب
 الاكتفاء في ضبط الراء و الزاى باسمهما، و ربما قيل: الراء المهملة،
 و الزاى المعجمة، و هو جيد لأن صورة الهمزة (هـ) قد تشبه
 بصورة الياء (ي) و لا سيما عند الثنية بالياء فان بعض الكتاب
 قد يكتب ثنية راء هكذا «كتب رائين» .

١٠

و ليس في الكتاب رموز و لا في تعليقاتي إلا رموز النسخ و قد
 تقدم بيانها؛ نعم قد أكتب بعد ذكر كتاب ابن نقطة (ظ) أو (د)
 لتعين إحدى نسخته فالأول لنسخة الظاهرية و الثاني لنسخة الدار اختصر
 أسماء الكتب كقولى «المستمر» لكتاب تهذيب مستمر الأوهام،
 و «التهذيب» لكتاب تهذيب التهذيب لابن حجر و «التاج» لشرح
 القاموس و نحو ذلك مما لا يخفى على الممارس .
 قضايا فيها نظر | ثم قضايا لم يتضح لى صوابها:

١٥

الأولى النسبة إلى الأسماء الثلاثية المقصورة، لا يخفى أن قاعدتها
 قلب الألف واوا عند النسبة، لكن يأتى فى كلامهم ما يخالف ذلك
 كما ستراه فى مواضعه، و الذى أراه أن ما خالف ذلك إن كان ذاك ٢٠

الاستعمال قديماً أو مشهوراً أتى على ما هو عليه على أنه من شواذ النسب، وإلا غلطاً .

الثانية قضية هاء سيويه ونحوه على طريقة من يسكن الواو مع ضم ما قبلها وفتح ما بعدها ، هل تبقى هاء وقفاً وصلاتاً ؟ نقلت في التعليق على ص ١٦٤ من الجزء الأول المطبوع من الإكمال ما وقفت عليه في ذلك ، ولم يظهر لي بعد ما يزيل الشك ، ولم يقنعني ما في التاج .

الثالثة قضية سائر الأسماء الالجمية التي آخرها هاء ، المعروف في الفارسية اسكان هذه الهاء فإذا اضطروا إلى تحريكها لإلحاق علامة الجمع ونحوه بالكلمة قلبوها (كافا) وهو الحرف الذي بين الجيم والقاف ١٠ والكاف ، يقولون (بُدَّة) أي العبد ويقولون في جمعه (بندگان) وفي المصدر (بندكي) ونجد هذه الهاء فيما عرب قديماً قد جعلت جيماً أو قافاً أو كافاً ، مثل ارندج وبنفسج ، واستبرق وشوذاق ، وترك و نيزك . ومن سنتهم قلب الكاف جيماً أو قافاً أو كافاً كما صرح به علماء العربية والتعريب ووجه ذلك واضح فإن الكاف تقارب كلا من هذه الثلاثة ، فكأنهم لما رأوا العجم إذا اضطروا إلى تحريك تلك الهاء جعلوها كافاً وعلوا أنها بعد التعريب تكون دائماً عرضة للتحريك عاملوها في التعريب معاملة الكاف .

و ثم أربعة أسماء صرح أهل العلم بأنه يبقى آخرها هاء وقفاً وصلاتاً وهي (ماجه - داه - منده - سيده) ، وكان وجه هذا أن الهاء في ٢٠ أواخر الأسماء الالجمية تعتبر حرفاً أصلياً ، وفي العربية أسماء آخرها هاء

أصلية بعد فتحة مثل مِدْرَه ، و منزه و مهمه فلها ذا لا أترك تلك الهاء
عند التعريب على أصلها ، و التحريك الذي يعرض لها في العرية ليس
هو التحريك الذي يعرض لها في العجمية .

بقي ان هناك أسماء كثيرة من هذا القليل يعاملها المتأخرون معاملة ما
آخره هاء تأنيث فهل لذلك مستند ؟

أرجو ممن له علم بهذه القضايا أن يكتب إلى أو إلى دائرة المعارف العثمانية
وفقنا الله جميعا لما يحبه و يرضاه .

عبد الرحمن بن يحيى العلوي
مكة المكرمة

